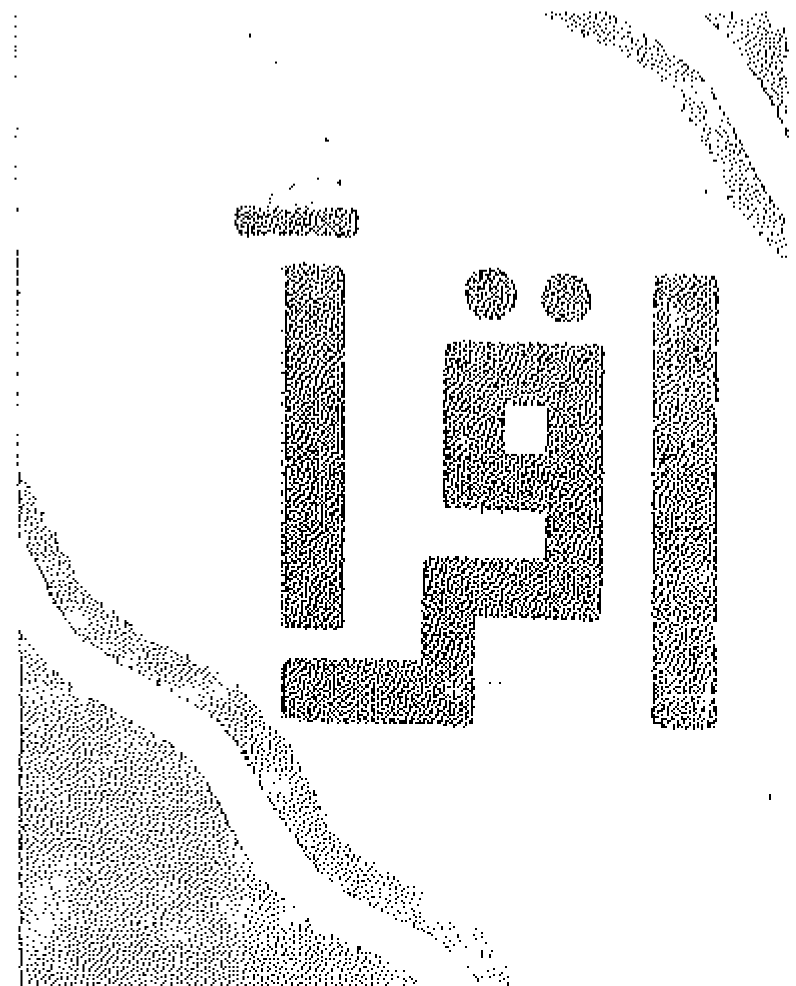
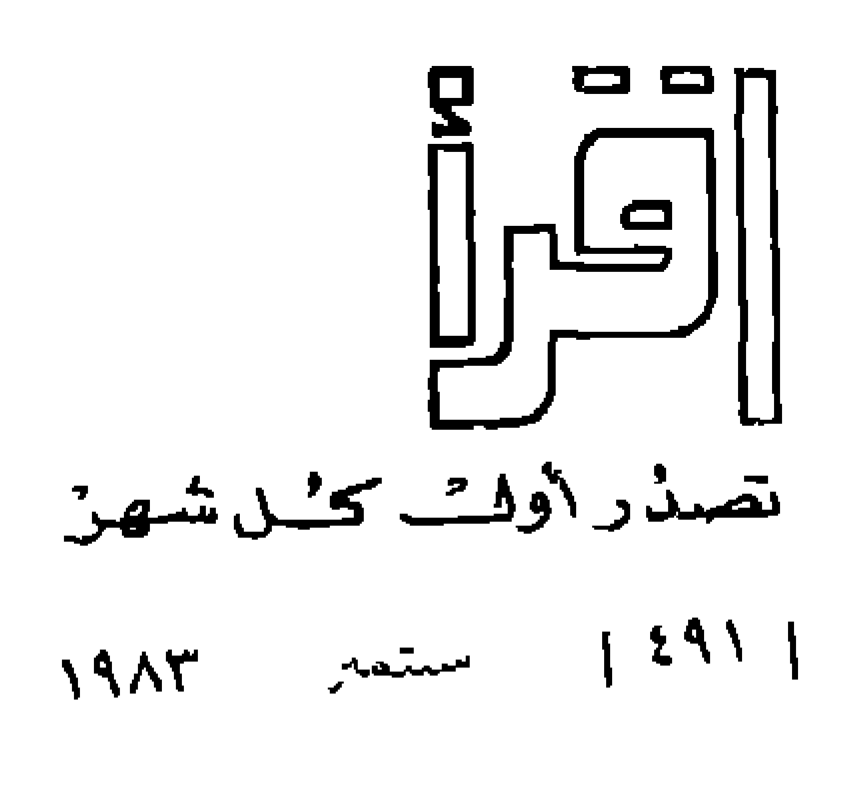


د. سعاد الشرقاوى

الأحزاب السياسية وجماعات الضغط



رئيس التحرير **أنيس منصور**

دكتورة سعاد الشرقاوى

الأحزاب السياسية وجماعات الضغط



دار المعارف

الناشر : دار المعارف – ١١١٩ كورنيش النيل – القاهرة ج . م . ع .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يتحدد شكل النظام السياسى فى أى دولة تحت تأثير عوامل متعددة يمكن تقسيمها إلى مجموعتين : المجموعة الأولى : عوامل تتعلق بالمحيط الخارجى للنظام السياسى ، والمجموعة الثانية : عوامل تتعلق بالعناصر الداخلية للنظام السياسى .

ويقصد بالمحيط الخارجى للنظام السياسى ، ظروف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والديموجرافية ، وثقافة الشعب وتقاليده وعقائده ، ومدى تقدم المجتمع علميًّا وتكنولوجيًّا .

أما العناصر الداخلية للنظام السياسى ، فيقصد بها أساساً الأحزاب السياسية وجماعات الضغط التى تلعب دورًا هامًّا فى الحياة السياسية ، وفى رسم معالم النظام السياسى لأى دولة . بل إن البعض يعتبر أن الأحزاب السياسية وجماعات الضغط هى المحرك الأساسى للعبة السياسية فى جميع النظم .

وإذا كان اصطلاح الأحزاب السياسية اصطلاحًا قديمًا ومألوفًا ، فإن اصطلاح جماعات الضغط اصطلاح جديد أدخله الأمر يكيون إلى قاموس العلوم السياسية تحت تأثير المدرسة السلوكية ، وانتقل اصطلاح Pressure groups إلى اللغة الفرنسية تحت اسم Groupes de pression ، ثم دخل إلى لغتنا العربية وأصبح موضع اهتمام الباحثين .

والفارق الأساسى بين الأحزاب السياسية وبين جماعات الضغط ، يتمثل فى أن الأحزاب تهدف إلى الوصول إلى السلطة وممارستها ، فى حين تكتفى جماعات الضغط ، بالتأثير على السلطة من الخارج وإرغامها على تحقيق مطالبها دون محاولة الوصول إلى كراسى الحكم .

لقد أدرك الفكر السياسى الحديث أهمية الأحزاب السياسية وجماعات الضغط ، وأوضح أن الدراسة الوصفية للنظام السياسى شكلية وغير واقعية . ذلك أن القرارات التى تتخذها السلطات السياسية هى نتاج العلاقة بين القوى التى يهمها اتخاذ القرار . وهذا الواقع يحتم الاهتمام بدراسة الأحزاب وجماعات الضغط وعدم الاكتفاء بتحليل النصوص الدستورية .

ومن ناحية أخرى فإن المواطن فى أى دولة يشعر أن السلطة لا تتخذ القرارات بمفردها ، وإنما تأخذ فى الاعتبار القوى المنظمة فى المجتمع ، والتى يمكنها فى كثير من الأحيان إرغام السلطة على اتخاذ قرارات معينة .

ومن هنا فإن اهتمام الرأى العام فى دول العالم أجمع ، وفى مصر بصفة خاصة ، يتضاعف لمعرفة المزيد عن دور كل من الأحزاب السياسية ، وجماعات الضغط وأنواعها ونظمها وكيفية عملها ، ومدى تأثيرها على السلطة ، وذلك لفهم ما يجرى على المسرح السياسى ومعرفة محركات اللعبة السياسية .

وقد دفعتنا هذه الاعتبارات إلى وضع هذا الكتيب لنجيب فيه على أسئلة كثيرة

تدور فى الأذهان، ولنعطى للقارئ العربى فكرة واضحة عن دور الأحزاب السياسية وجماعات الضغط فى العالم المعاصر ، فى محاولة لسد فراغ فى المكتبة العربية .

ويتضمن الكتيب قسمين : القسم الأول نخصصه للأحزاب السياسية ، والقسم الثانى نعالج فيه جماعات الضغط .

القســم الأول

الأحزاب السياسية

أهمية الأحزاب السياسية

يرد النص على الأحزاب السياسية فى مادة أو مادتين على الأكثر من نصوص الدستور ، بل قد لا يرد مطلقًا ذكر للأحزاب فى الدستور ، فالمادة (٤) من دستور ١٩٥٨ الفرنسى تنص على أن « تسهم الأحزاب والجماعات السياسية فى التعبير عن الرأى بالاقتراع . وهى تتكون وتباشر نشاطها بحرية . ويجب عليها احترام مبادئ السيادة الوطنية والديمقراطية » ، وهى المادة الوحيدة فى الدستور الفرنسى التى ورد فيها ذكر للأحزاب السياسية .

وتنص المادة (٥٠) من دستور جمهورية مصر العربية لسنة ١٩٧١ المعدلة فى ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ على أن « يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب ، وذلك فى إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور ، وينظم القانون الأحزاب السياسية » .

فى حين لم يرد ذكر الأحزاب فى دستور الولايات المتحدة سواء الدستور الأصلى الصادر سنة ١٧٨٧ ، أو تعديلاته التى تزيد على عشرين تعديلا .

غير أن الأحزاب السياسية تلعب من الناحية العملية دورًا هامًّا فى الحياة السياسية ، وقد أوضحت المادة الرابعة من الدستور الفرنسى ، على الرغم من إيجازها ، العلاقة بين الأحزاب السياسية وعملية الاقتراع ، إذ هناك آراء فى الدول الغربية الليبرالية تقترح أن تصبح هيئة الناخبين سلطة إلى جانب سلطات الدولة الثلاث المعروفة ويسمى موريس هوريو هيئة الناخبين بـ « سلطة الاقتراع » Pouvoir de suffrage ، ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار الأحزاب مؤسسات تنظم سلطة الاقتراع .

وعلى أية حال فإننا يجب أن نتذكر دائمًا أن هيئة الناخبين تؤثر على السلطات الأخرى ، فهى التى تختار أعضاء البرلمان ، وبالتالى فهى التى تنتخب الحكام ، بل إنها أحيانًا بواسطة الاستفتاء تقرر مباشرة دون حاجة إلى وسيط .

ومن ثم تبدو الأحزاب عناصر هامة وحاسمة فى النظم السياسية . فكيف يمكن تحليل النظم السياسية البريطانية دون التعرض لنظام الحزبين الذى ساد حتى أوائل سنة ١٩٨١ ؟ وكيف يمكن تفسير الهوة بين نصوص الدستور السوفيتى وبين ما يجرى عليه العمل فى الاتحادالسوفييتى إذا لم ندرس دور الحزب الوحيد الذى ركز بين يدى الزعماء السوفييت كل السلطة السياسية ؟ .

ولذا فإننا سندرس النظرية العامة للأحزاب باعتبارها مؤسسات هامة فى الحياة السياسية لجميع النظم ، سواء أكانت ليبرالية أم ماركسية ، وسواء أكانت دولا متقدمة أم متخلفة .

الصعوبات التي تحيط بدراسة الأحزاب السياسية :

ظل موضوع الأحزاب السياسية بعيدًا عن البحث والدراسة حتى ثلاثين عاما مضت . وعندما حاول الفقهاء ارتياده لاستخلاص نظريات عامة لاحظوا أن الأحزاب محاطة بالغموض والسرية ، مما يجعل معرفة الحقيقة بشأنها صعبة .

وعن الصعوبات التي تقابل دراسة الأحزاب السياسية يقول ديفرجيه أستاذ العلوم السياسية وهو من أوائل من تعرضوا للأحزاب بدراسة جادة مقارنة حوالى سنة ١٩٥٠ — إن الموضوع جديد وتكتنفه صعوبات . وسبب ذلك أن تنظيم الأحزاب يرتكز أساسًا على عرف وعادات غير مكتوبة.وحتى لو وجدت نصوص مكتوبة منظمة لكيفية سير العمل داخل الحزب ، فإنها لا تتعرض إلا للقليل من المسائل ، ونادرًا ما تعكس ما يجرى من الناحية الواقعية . لأنها نادرًا ما تطبق بشكل جامد . ومن ناحية أخرى فإن طريقة سير وحياة الأحزاب تكون عادة محاطة بغموض ، وليس من السهل الحصول على معلومات من القائمين على الأحزاب لأنهم يتعمدون الاحتفاظ بأسرارهم وعدم البوح بها . وفى رأى ديفرجيه يعنى هذا أن النظام القانونى للأحزاب نظام بدائى ، قوانينه وطقوسه سرية ، يحاول القائمون عليه جاهدين إبقاءه بعيدًا عن أنظار عامة أفراد الشعب ، بل إن معرفة أسرار ومناورات الأحزاب لا تتوفر إلا لدى المناضلين القدامى من كل حزب ، وهؤلاء ليس لديهم قدرة على تقديم صورة موضوعية لما يجرى داخل الأحزاب ، كما أنهم يرفضون التحدث والإدلاء بالمعلومات التي لديهم .

وبرغم هذه الصعوبات فقد أحرزت العلوم السياسية تقدمًا كبيرًا خلال الثلاثين سنة الأخيرة فى دراسة الأحزاب السياسية ، وذلك بسبب تضافر جهود الأساتذة ومراكز الأبحاث ، من أجل إجلاء الغموض الذى يحيط بموضوع الأحزاب ،

وظهرت مؤلفات وأبحاث بعضها متخصص فى دراسة الأحزاب فى دول محددة . وبعضها دراسات مقارنة مدعمة بالإحصاءات والبيانات والجداول والرسوم .

وسنعرض الأحزاب السياسية فى فصول خمسة :

الفصل الأول : تعريف الأحزاب السياسية .

الفصل الثانى : أصل نشأة الأحزاب .

الفصل الثالث : وظائف الأحزاب .

الفصل الرابع : أنواع الأحزاب .

الفصل الخامس: نظم الأحزاب .

الفصل الأول

تعريف الأحزاب

إن تعريف الحزب تعريفًا دقيقًا ، يجب أن يكون مسبوقًا بتحديد العصر والوسط الاجتماعي والسياسي الذي يعيش الحزب في ظله . فكلمة حزب معروفة منذ العصور القديمة ، ولكن الحزب السياسي في العصر الحديث وعلى وجه التحديد منذ حوالي قرن من الزمان ، أصبح له معنى محددا . ومن ثم يتعين أن يستجمع عناصر معينة .

وعلى ذلك فتعريف الحزب في العصور القديمة يختلف عن تعريفه في العصور الوسطى ، وعن الحزب إبان الثورة الفرنسية وما تلاها . وإذا كانت فكرة الحزب تختلف باختلاف الزمان والمكان ، فإن هناك عنصرًا لا يتغير ويكاد يكون قاسمًا مشتركًا في جميع الأحزاب ، هذا العنصر هو التضامن المعنوي والمادي الذي يجمع أعضاء الحزب . إذ توجد بين هؤلاء الأعضاء أفكار سياسية متشابهة ، تجعلهم

يعملون معًا من أجل وضع سياستهم موضع التنفيذ .

وسنعرض تعريف الأحزاب فى فرعين : الفرع الأول ، نتتبع فيه تطور تعريف الحزب ، والفرع الثانى ، نفصل فيه التعريف الحديث للحزب السياسى .

الفرع الأول
تطور تعريف الحزب السياسى

تطور مفهوم الحزب وازدادت مهامه وتحددت وظائفه تدريجيًا بمرور الزمن . ولذا فإن محاولات الفقهاء لتعريف الحزب تطورت بدورها لتتابع التطور الذى حدث فى الواقع . وسنعرض لأهم التعريفات موضحين كيف أن كل تعريف كان يتقدم خطوة فى مجال إيضاح فكرة الحزب وتحديد ماهيته .

يعرف بنجامين كونستان (١٧٦٧ - ١٨٣٠) الحزب بأنه « تجمع أفراد يؤمنون بنفس الفكر السياسى » .

ويقدم كلسن إضافة عندما يعرف الأحزاب بأنها : « تجمعات لأفراد يعتنقون نفس الأفكار ، تهدف إلى تمكينهم من ممارسة تأثير حقيقى على إدارة الشئون العامة »

ويتقدم جوجيل خطوة أخرى عندما يؤكد أن الرغبة فى الوصول إلى السلطة هى أحد العوامل المهمة التى تميز الحزب عن التجمعات أو الجمعيات الأخرى . ويتضح هذا من تعريف جوجيل للحزب بأنه : « تجمع منظم للمساهمة فى الحياة السياسية بهدف الاستيلاء على السلطة استيلاءً كليًا أو جزئيًا ، والتعبير عن أفكار التجمع وتحقيق مصالح أعضاء الحزب » .

وفى رأى ماركس يعتبر الحزب تعبيرًا عن مصالح طبقة اجتماعية . ومن ثم فإن

المجتمع المقسم إلى طبقات يسمح بتكون الأحزاب . أما إذا ألغيت الطبقات وأصبح المجتمع بلا طبقات فلا محل لتعدد الأحزاب ، ويكون نظام الحزب الواحد هو الحل الحتمى للمجتمع الشيوعى .

فى حين يرى الأستاذ الفرنسى الشهير « بيردو » أن الحزب« هو تجميع أفراد يؤمنون بنفس الأفكار السياسية ، ويعملون على انتصارها وتحقيقها ، وذلك بجمع أكبر عدد ممكن من المواطنين والسعى للوصول إلى السلطة أو على الأقل التأثير على قراراتها » .

ينهج « بيردو » منهجًا لتعريف الحزب يميز بين تعريف مادى وعام وعالمى للحزب ، وبين تعريف شكلى يرتكز على العلاقة بين أعضاء الحزب وعلى تحديد أهدافه .

التعريف المادى للحزب : يرى فى الحزب حركة فكرية ، تهتم أساسًا بالمسائل السياسية ، وهى حركة أصيلة ويمكن الاعتراف لها بوجود موضوعى مستقل عن الأشخاص الذين يقودون الحزب .

التعريف الشكلى للحزب : يركز هذا التعريف على الفكرة التى تسيطر على جميع الأحزاب وهى كون الحزب يشكل ويمثل إرادة مجموع الشعب ، بل وينسب أفكار الحزب وآراءه للأمة برمتها .

ويلاحظ أن من يركز على الجانب الشكلى للحزب لا ينفى أهمية الجانب الموضوعى الوارد فى التعريف الأول ، بل إن الأستاذ بيردو ، يقدم تعريفه الذى يحاول به الجمع بين التعريفين مشيرًا إلى أن أهم ما يميز تعريفه الجامع ، هو إعطاء الأهمية للرأى العام ، ولكون الحزب ممثلا لمجموع آراء الشعب ، باعتبار أن الاهتمام بالرأى العام هو أحد نتائج تطور الديموقراطية وانتشار الاقتراع العام .

وإذا كان منهج بيردو ، منهجًا متميزًا يحاول أن يقدم تعريفين ، تعريفًا للحزب

يصلح لكل زمان ومكان ، وتعريفًا آخر يصلح للعصر الحديث ، آخذًا فى الاعتبار أثر الديموقراطية على فكرة الحزب ، فإن ما يعيب هذا التعريف هو أنه اكتفى بأن يعمل الحزب للتأثير على قرارات السلطة العامة ، علمًا بأن أهم ما يميز الحزب السياسى عن جماعات الضغط ، هو أن الحزب السياسى يسعى للوصول إلى كراسى الحكم سواء تم له ذلك أم لم يتم . وبهذا فإن التعريف الذى يقدمه بيردو ، يتسع عندما يتعرض لهدف الأحزاب ليشمل تجمعات لا تدخل بحسب ما هو متفق عليه فى مفهوم الأحزاب .

الفرع الثانى
التعريف الحديث للحزب السياسى

انتهج الكاتبان الأمريكيان : لا بالومبارا وفاينر ، منهجًا جديدًا فى تعريف الحزب يرتكز على تحديد عناصر واضحة يتعين توافرها فى المؤسسة التى تعتبر حزبًا سياسيًا . وقد لقى هذا التعريف قبولا من عدد كبير من الفقهاء فى العالم .

تعريف الحزب : الحزب السياسى هو تنظيم دائم ، يتم على المستويين القومى والمحلى ، يسعى للحصول على مساندة شعبية ، بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها ، من أجل تنفيذ سياسة محددة .

شروط الحزب : يبين من هذا التعريف أنه يتعين اجتماع أربعة شروط فى المؤسسة التى تعتبر حزبًا : استمرارية التنظيم ، وإقامة علاقة مستقرة بين المستوى المحلى والمستوى القومى ، والرغبة فى الوصول إلى السلطة وممارستها ، وأخيرًا الاهتمام بالحصول على سند شعبى من خلال الانتخابات .

١ – **استمرارية التنظيم** : يعتبر شرط استمرارية الحزب معيارًا يميز الحزب عن

التنظيمات الأخرى الوقتية التى تختفى باختفاء مؤسسيها. مثل الجمعية والزمرة والجماعة والعصبة.

٢ – **تنظيم متكامل على المستوى المحلى وعلى المستوى القومي** : وهذا المعيار يميز الحزب عن الجماعات البرلمانية. فالجماعة البرلمانية لا وجود لها إلا على المستوى المحلى، ولا تملك تنظيمًا متكاملاً منتشرًا فى كل إقليم الدولة.

٣ – **الرغبة فى ممارسة السلطة** : تعتبر الرغبة فى الوصول إلى السلطة لممارستها أهم ما يميز الأحزاب السياسية عن جماعات الضغط. فالهدف المباشر للحزب هو السيطرة على السلطة أو المساهمة فيها لممارستها. ولذا تسعى الأحزاب إلى الحصول على أكبر عدد من المقاعد فى البرلمان، وتشكيل الحكومة. أما جماعات الضغط فلا تهدف إلى الوصول إلى السلطة، وإنما كل ما تسعى إليه هو التأثير على من يمسكون بالسلطة والضغط عليهم لتحقيق مصالح هذه الجماعات الضاغطة.

بإيجاز تسعى الأحزاب إلى السلطة، فى حين تود جماعات الضغط أن تؤثر على السلطة مع بقائها خارج السلطة.

وتسعى الأحزاب إلى الدفاع عن مصلحة الجماعة الوطنية ككل، وترتكز على التضامن العام، أما جماعات الضغط فلا تهتم بالمصلحة العامة، وإنما تدافع عن مصالح خاصة، كأن تهتم بمصلحة العمال أو مصلحة أصحاب الأعمال أو مصلحة الزراع . . . إلخ.

٤ – **البحث عن مساندة شعبية** : تهتم الأحزاب بالحصول على سند شعبى من خلال الانتخابات أو عن أى طريق آخر، وهذا المعيار يميز الأحزاب عن النوادى. فالنوادى حتى لو كانت سياسية لا تشترك فى الانتخابات، ولا تسعى إلى الحصول على مقاعد فى البرلمان.

إن هذا التعريف للحزب، الذى لقى قبولا فى السنوات الأخيرة، ينطبق على

الأحزاب بمعناها الحديث ، أى الأحزاب بمعناها الذى تحدد خلال القرن التاسع عشر ، وبعبارة أدق منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ويبرز هذا التعريف عنصرين فى الحزب السياسى العنصر الأول هو التنظيم ، والعنصر الثانى هو المشروع السياسى .

العنصر الأول : التنظيم L'organisatian

لا شك أن التنظيم له أهمية كبرى بالنسبة للأحزاب . فالأحزاب هى منظمات مركبة Organismes structurés وبغير هذا التركيب المكون من بنيان منظم ، فإن الأحزاب لا يمكن أن تعيش أو تمد جذورها فى هيئة الناخبين ، كما لا يمكنها أن تعمل بفاعلية من أجل تحقيق هدفها وهو الوصول إلى السلطة وتنفيذ برنامج سياسى محدد .

العنصر الثانى : المشروع السياسى Le projet Politique

لا يكفى لتعريف الحزب السياسى أن تنظر إلى التنظيم وإلى وسائله المختلفة . فالأحزاب هى جماعات منظمة من المواطنين هدفها الوصول إلى السلطة وممارستها ، وهى جميعا تبحث عن وسيلة تترجم بها إلى الواقع أفكارًا رئيسية . وعلى ذلك فالأحزاب تعتبر مؤسسات بالمعنى المتعارف عليه لاصطلاح مؤسسة ، وهو كونها تنظيم فى خدمة فكرة فالتنظيم ليس هدفًا فى ذاته ، وإنما يقام التنظيم من أجل تحقيق المشروع بوسيلة أفضل . أى من أجل تحقيق هدف معين بوسيلة أكثر فاعلية .

فهدف الأحزاب الاشتراكية والشيوعية فى الديموقراطيات الغربية ، هو تغيير النظام الاجتماعى الموجود . أما بالنسبة لأحزاب اليمين أو الوسط فهدفها ، هو المحافظة على النظام الرأسمالى ، إما بإبقائه على ما هو عليه ، وإما بقبول بعض

التطورات ، وفى جميع الأحوال تكون الأحزاب منظمات فى خدمة فكرة ما .
سواء أكانت هذه الفكرة محافظة ، كما هو الحال فى الأحزاب اليمينية وأحزاب
الوسط ، أم كانت فكرة تقدمية ، كما هو الحال فى الأحزاب اليسارية .

أصل نشأة الأحزاب

الأحزاب السياسية بمفهومها الحديث أى المؤسسات التى تسعى إلى الوصول إلى السلطة وممارستها ، والتى تتوفر فيها الشروط التى شرحناها – لم تكن معروفة قبل القرن التاسع عشر إلا فى الولايات المتحدة وإنجلترا . ومنذ أوائل القرن التاسع عشر بدأت ظاهرة الأحزاب تنتشر بمفهومها الحديث حتى أصبحت اليوم معروفة تقريبًا فى جميع الدول ، ونشأت بأساليب مختلفة أحزاب فى كافة دول العالم : فى الدول الغربية ، وفى الدول الماركسية ، وفى دول العالم الثالث .

فما هو أصل الأحزاب وكيف تنشأ ؟

إن الإجابة عن هذا السؤال لها أهمية كبيرة فى فهم الظاهرة الحزبية . فكما أن طفولة الإنسان تترك آثارًا عميقة على حياة الشخص ، فإن الأحزاب تتأثر بأصل نشأتها إلى حد أن معرفة أصل نشأة الحزب ضرورية لفهم كيفية سيره وعمله ، فمن

المستحيل معرفة الفرق بين حزب العمال البريطانى ، والحزب الاشتراكى الفرنسى ، دون معرفة الفرق بين نشأة وميلاد كل من الحزبين . كما أنه لن يتيسر معرفة الفرق بين نظام الحزبين الأمريكى ، وبين نظام الحزبين البريطانى دون التعرف على أصل نشأة الأحزاب فى كل من إنجلترا والولايات المتحدة . وهناك فروق بين تعدد الأحزاب فى هولندة ، وتعدد الأحزاب فى فرنسا ، وهذه الفروق لا يمكن تحليلها تحليلاً جادًا دون الرجوع إلى أصل نشأة الأحزاب فى كل من الدولتين .

بصفة عامة يمكن أن نقول إن مولد ونمو الأحزاب مرتبط بالديموقراطية وباتساع هيئة الناخبين ، وبتبنى نظام الاقتراع العام ، وتقوية مركز البرلمانات . فكلما ازدادت مهام البرلمانات وشعرت باستقلالها ، استشعر أعضاؤها ضرورة تنظيم صفوفهم . وكلما ازداد عدد الناخبين ، بدا من الضرورى تكوين لجان قادرة على تنظيم الناخبين لكى تكون أصواتهم مؤثرة .

وهكذا فإن نشأة كثير من الأحزاب فى أوربا والولايات المتحدة ، مرتبطة بنشاط الناخبين وأعضاء البرلمان . ويطلق الفقهاء على الأحزاب التى نشأت من تنظيم أعضاء البرلمان والناخبين لأنفسهم ، بأنها ذات أصل داخلى أى نشأت داخل هيئة الناخبين والبرلمانات Origine intérieure électorale et parlementaire des partis

فى حين توجد أحزاب أخرى نشأت خارج البرلمانات والناخبين ، يسميها الفقهاء أحزابًا ذات أصل خارجى Origine extérieure des partis ، وهذه الأحزاب قد تنشأ نتيجة لنشاط النقابات ، أو الكنيسة ، أو الجماعات الدينية ، أو الخلايا السرية .

وإذا نحن انتقلنا إلى دول العالم الثالث ، نجد أنها جميعًا الآن بها أحزاب . باستثناء عدد قليل جدا من الدول ، منها المملكة العربية السعودية . وأحزاب دول العالم الثالث تأثرت بحركات التحرير ، فبعضها نشأ لمقاومة الاستعمار واستمر ليمسك

بالسلطة بعد الاستقلال ، وبعضها نشأ بعد الاستقلال .

وسنبدأ بدراسة أصل الأحزاب فى الدول المتقدمة ، ثم ننتقل إلى دراسة أصل الأحزاب فى دول العالم الثالث .

أصل الأحزاب فى الدول المتقدمة :

١ - أحزاب نشأت داخل البرلمانات ومن تنظيم الناخبين **Les comites électoraux**

تتلخص هذه الطريقة فى أن مجموعة برلمانية تتكون ، ثم تظهر جماعات منظمة من الناخبين تسمى لجان الناخبين Les comités électoraux ويتبع ذلك إقامة علاقة دائمة بين هذين العنصرين . وهذه الطريقة تتمشى مع طبيعة سير الأمور داخل المجالس النيابية ، وهو تعدد الآراء ، وتجمع الأعضاء المتفقين فى الرأى ، وظهور انقسامات داخل البرلمان ، ثم تنظيم هذه الانقسامات فى الرأى فى شكل مجموعات برلمانية . وقد يرجع الانقسام فى الرأى إلى اختلاف الأيديولوجيات أو إلى اختلاف المصالح ، والأمثلة على ذلك كثيرة :

ففى داخل الهيئة التأسيسية فى فرنسا فى سنة ١٧٨٩ ، انقسمت آراء أعضاء الهيئة ، وتجمع ممثلو كل إقليم فى مجموعة برلمانية .

وفى إنجلترا خلال القرن التاسع عشر ، كان من الأفضل أن يكون تقديم المرشح للانتخابات عن طريق مجموعة من ناخبى الدائرة ، ولذا كان تجمع الناخبين فى هذه الحالة وسيلة لتقديم المرشح .

وفى الولايات المتحدة نظرًا لأن عديدًا من المناصب يتم اختيار شاغليها بالانتخاب فقد لعبت لجان الناخبين comites électeraux دورًا هامًّا فى الانتخابات ، وفى تكوين الحزبين الكبيرين لضمان عدم تبديد أصوات الناخبين ،

ولضمان تنظيمها وحسن استغلالها فى الانتخابات التشريعية وانتخابات الرئاسة. وقد أدى إلى تشجيع لجان الناخبين على الاستمرار وزيادة نشاطها تبنى نظام الغنائم منذ عهد الرئيس جاكسون، ومقتضى هذا النظام أن الحزب الفائز يعين أنصاره فى الوظائف الرئيسية.

٢ - أحزاب نشأت من النقابات والكنائس والجماعات الدينية والسرية.

توجد أحزاب نشأت نتيجة لمساندة قوية من هيئات متعددة مثل النقابات والكنائس والجماعات الدينية والخلايا السرية.

ولعل أهم مثال على حزب نشأ من النقابات، هو حزب العمال البريطانى فقد نشأ على أثر قرار اتخذه مؤتمر الاتحادات العمالية سنة ١٨٩٩ Trades-Unions والذى أنشأ تنظيمًا من البرلمانيين ومن الناخبين. ولعل هذه النشأة هى التى تفسر لنا العلاقة الوطيدة بين حزب العمال والنقابات حتى الآن. ومن هنا يميز الفقه بين نوعين من الأحزاب الاشتراكية: الأحزاب الاشتراكية ذات النشأة النقابية، وهذه تعتبر أحزابًا اشتراكية بمعنى الكلمة، وأحزاب اشتراكية أنشأها برلمانيون مثقفون، وهذه تعتبر أحزابًا اشتراكية نظرية وأقل واقعية من الأحزاب الأولى.

أما الكنائس والجمعيات الدينية فأثرها هام فى نشأة الأحزاب فى أوربا، فقد تدخلت الكنيسة الكاثوليكية فى نشأة الأحزاب الدينية قبل سنة ١٩١٤، وفى نشأة الأحزاب الديموقراطية المسيحية المعاصرة.

ففى بلجيكا كانت الكنيسة وراء نشأة الحزب المحافظ الكاثوليكى، وكذلك الحال بالنسبة للحزب الديموقراطي المسيحى الإيطالى، والحزب الديموقراطى المسيحى الألمانى.

وأخيراً فإن بعض الأحزاب قد نشأت نشأة سرية إما لأن نشاطها كان ممنوعًا من الناحية القانونية ، وإما لأنها فضلت أن يظل نشاطها غير معلن . ومن النوع الأول حركات المقاومة التى كانت موجودة إبان الحرب العالمية الثانية لمقاومة المحتلين والتى تحولت إلى أحزاب بمجرد انتهاء الاحتلال : ومثاله الحزب الديموقراطى المسيحى الإيطالى . وبالمثل فإن الحزب الشيوعى السوفيتى كان نشاطه ممنوعًا قبل سنة ١٩١٧ ثم تحول إلى الحزب الحاكم بعد نجاح الثورة البلشفية سنة ١٩١٧ .

أصل الأحزاب فى الدول الحديثة العهد بالاستقلال :

يمكن بصفة عامة أن نميز بين نوعين من الأحزاب من حيث أصل النشأة فى الدول حديثة العهد بالاستقلال : أحزاب نشأت لمقاومة الاستعمار وتحرير البلاد ، وأحزاب أنشأتها السلطة القائمة بعد الاستقلال لتقوم بدور السند للسلطة .

ومن الأمثلة على الأحزاب الأولى : حزب الوفد المصرى ، وحزب الاستقلال المغربى ، وحزب الدستور التونسى ، وجبهة التحرير الجزائرية ، وحزب المؤتمر الهندى ، والحزب الوطنى الأندونيسى .

ومن الأمثلة على الأحزاب الثانية: حزب المصالحة الوطنية فى السلفادور ، والحزب الثورى الدستورى فى المكسيك . والاتحاد الاشتراكى فى السودان ، والاتحاد الاشتراكى فى مصر .

ويلاحظ أن عددًا كبيرًا من الدول حديثة العهد بالاستقلال ، تصدر قوانين بمنع الأحزاب ، وذلك لتفادى الصراعات التى يمكن أن تمزق وحدة الدولة . غير أن هذا الحل السهل فى ظاهره لا يمكن أن يدوم ، ولا أن يقدم وسيلة منظمة للتعبير عن الصراعات الحقيقية التى توجد فى المجتمع ، كما أنه لا يقدم صيغة لحل هذه الصراعات . إن هذه الصراعات الموجودة فى الواقع تحتاج إلى مواجهة ، ومن الخطر تجاهلها والاكتفاء بالحل السهل وهو منع الأحزاب السياسية .

وظائف الأحزاب

تقوم الأحزاب السياسية بدور هام فى بلورة الانقسامات الطبيعية فى المجتمع ، وتحويلها من انقسامات طبيعية إلى انقسامات منظمة ، ذلك أن الحياة السياسية مليئة بالاتجاهات المتعارضة ، والقوى المتنافسة والأمزجة المتباينة ، والطموح والأطماع والآمال والمصالح المختلفة . وهذه كلها تعتبر محركات للنشاط السياسى ، وهى تتبلور وتتحرك من خلال الأحزاب السياسية .

وتعتبر الأحزاب من أكثر الأدوات الفعالة لإيجاد نوع من النظام فى الحياة الاجتماعية ، كما تعتبر الأحزاب ملجأ لتجسيد المُثل العليا ، بل إن البعض يعتبر الأحزاب هى الوجه المتحرك للفكرة القانونية ، والأداة للمساهمة فى الحياة السياسية .

ولكى تؤدى الأحزاب هذا الدور فى الحياة السياسية فإنها تتولى القيام بعدة وظائف :

١ – نشر أيديولوجيتها بين الناخبين .
٢ – اختيار مرشحى الحزب .
٣ – توفير اتصال دائم بين الناخبين والنواب .
٤ – تنظيم النواب داخل البرلمان .
٥ – حل الصراعات داخل الحزب .

١ – نشر أيديولوجية الحزب بين الناخبين

يسعى كل حزب إلى الحصول على أكبر عدد من المؤيدين عن طريق إقناع الناخبين بأيديولوجيته وببرنامجه الانتخابى . ومن الناحية الواقعية لا يمكن لأى حزب أن يحرز انتصارًا إذا لم يكن قادرًا على التعبير عن المشاعر والآمال والأفكار الكامنة لدى قطاع من المواطنين ، بحيث يشعر هذا القطاع أنه يجد نفسه فى الحزب . حقًّا إن الحزب يطور المشاعر والآمال والأفكار ويعطيها قوة ووضوحًا ، ولكن هذه الأفكار تكون موجودة قبل الأحزاب وبدون الأحزاب . وعلى ذلك فإن أيديولوجية أى حزب تفقد تأثيرها تدريجيًّا إذا فقدت استجابتها لآمال وأفكار الرأى العام .

وهكذا فإن الأحزاب السياسية تساعد على وجود وتنمية الوعى السياسى لدى المواطنين . وهى عندما تقوم بهذا الدور ، تفتح أمام المواطن فرصة الاختيار بوضوح فى أثناء عملية الاقتراع . وبغير الأحزاب تبدو الجماهير غير قادرة على التمييز بين اتجاهات المرشحين ، ومن ثم تجد نفسها مضطرة إلى اختيار الشخصيات البارزة فى المجتمع .

ولعل هذا هو السبب فى أن الظاهرة الحزبية نمت من خلال الأحزاب

اليسارية ، وهى الأحزاب الليبرالية فى القرن التاسع عشر ، والأحزاب الاشتراكية فى القرن العشرين . وكان الهدف الأساسى لهذه الأحزاب هو الوقوف فى وجه الشخصيات البارزة التقليدية فى المجتمع ، وساعد نمو الأحزاب على تحقيق هذا الهدف .

والأحزاب السياسية تسعى – فى سبيل نشر أيديولوجيتها – إلى مواجهة الأحزاب الأخرى ونقد برامجها ، وهى لذلك تمد الرأى العام بالمعلومات اللازمة لتعضيد وجهة نظرها . وهذه المعلومات التى تقدمها الأحزاب للمواطنين ضرورية لتكوين رأى عام مستنير ، إذ يستحيل على الناخبين الوصول إلى هذه المعلومات بمجهوداتهم الفردية .

٢ – اختيار مرشحى الحزب

تختار الأحزاب مرشحيها فى الانتخابات ، وتقدمهم للناخبين على أنهم مرشحو الحزب . حقًّا ، إن الأحزاب لا تحتكر عملية تقديم المرشحين للانتخابات ، إذ يوجد بعض المرشحين الذين يتقدمون إلى الانتخابات مستقلين عن أى حزب ، ويحرز البعض منهم نجاحًا بدون تعضيد أى حزب . ولكن أغلب المرشحين الذين يفوزون فى الانتخابات ، يكونون مرشحين من قبل أحزاب قائمة وقوية . ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة لعل أهمها أن عملية الدعاية الانتخابية أصبحت مكلفة ، مما يضطر أغلب المرشحين إلى الاعتماد على خزانة الحزب فى تمويل الدعاية .

وتوجد عدة وسائل لاختيار المرشحين ، وهى تختلف باختلاف تركيب الحزب ونوعه .

فأحـــزاب القلة المختارة Les partis de cadres traditionnels تعهد

بعملية انتقاء المرشحين إلى لجان من الشخصيات البارزة فى الحزب . ويسمى هذا النظام فى الدول الأنجلوسكسونية Caucus ، وهو يعنى أن عملية اختيار المرشحين تقوم بها طبقة أوليجارشية ضيقة ومغلقة . وفى نهاية القرن التاسع عشر تحركت الأحزاب فى الولايات المتحدة نحو نظام جديد ، هو نظام الانتخابات الأولية أو التمهيدية "Le système des primaires" إذ تجرى انتخابات تمهيدية داخل الحزب لتحديد مرشحى الحزب فى الانتخابات العامة . وتظهر فى قائمة مرشحى الحزب فى الانتخابات الأولية ، التى تجرى داخل الحزب ، عدة أسماء ، ويضع الناخب علامة أمام المرشح الذى يختاره ممثلا للحزب ، ولكن اللجان الأوليجارشية هى التى تقوم باختيار المرشحين الذين يجرى عليهم الانتخاب الأولى داخل الحزب ، والذين يتم من بينهم انتخاب ممثلى الحزب فى الانتخابات العامة .

أما الأحزاب الجماهيرية Las partis de masses فتقوم باختيار مرشحيها بوسيلة أخرى . وهذه الوسيلة تتحصل فى عقد مؤتمرات قومية ومؤتمرات محلية ، يساهم فيها جميع أعضاء الحزب . ويتم فى المؤتمرات المحلية اختيار مرشحى الحزب عن طريق الانتخاب ، أى أن الديموقراطية تتحقق داخل الحزب . ويعتبر هذا النظام نظامًا جيدًا إذا كان عدد أعضاء الحزب كبيرًا ، ولكنه يكون معيبًا إذا كان عدد أعضاء الحزب قليلا بالنسبة لعدد الناخبين .

٣ - تحقيق الاتصال الدائم بين الناخبين ونوابهم

للنواب مصلحة أكيدة فى الاحتفاظ بصلة مع الناخبين ، حتى يضمنوا إعادة انتخابهم . ومن الناحية العملية يتوجه أعضاء البرلمان فى نهاية كل أسبوع إلى دوائرهم لحضور اجتماعات ومؤتمرات يقومون خلالها بإعطاء معلومات للناخبين ،

ويتلقون منهم طلباتهم ، ويتعرفون على احتياجاتهم . وهذه اللقاءات يمكن أن تتم دون وساطة الأحزاب إذا توفرت لدى النائب سكرتارية شخصية . ولكن الأحزاب السياسية تجعل هذا الاتصال أيسر على النائب ، لأنها تقدم للنائب مجموعة من مناضلى الحزب يقومون بتوفير علاقة دائمة مع الناخبين . وهؤلاء المناضلون يدافعون عن آراء النائب ، ويشرحون نشاطه البرلمانى . وهم من ناحية أخرى ، ينقلون إلى النائب مشاعر الناخبين وآمالهم ومصالحهم ، وبذا يعتبرون وسيلة لجمع المعلومات التى يستفيد بها النائب .

إن هذه الثقة التى تودع فى مناضلى الحزب لها مخاطر . إذ يمكن أن يكون هؤلاء الوسطاء وسيلة لتوفير الاتصال بين النائب والناخبين ، ولكنهم يمكن أن يكونوا حاجزًا يعزل النائب عن الناخبين . ويتوقف هذا على مدى فهم هؤلاء المناضلين لدورهم وعلى مدى إخلاصهم وولائهم للحزب .

٤ - تنظيم نواب الحزب فى البرلمان

قبل نمو الأحزاب السياسية كان النواب مستقلين فى نشاطهم داخل البرلمان ، ولكن تطور الأحزاب السياسية أدى إلى تجميع أعضاء البرلمان المنتمين إلى حزب واحد فى جماعات برلمانية "groupes parlementaires" وقد كانت المجموعات البرلمانية ممنوعة مثلا فى فرنسا قبل سنة ١٩١٤ ، ولكنها عدت فيما بعد عنصرًا رسميًا فى تنظيم البرلمانات الحديثة ، وبواسطتها يتم انتقاء أعضاء اللجان البرلمانية وتنظيم نشاط البرلمانيين المنتمين إلى حزب واحد .

ولعل أهم مشكلة هى مشكلة تنظيم التصويت . وفيما يتعلق بعملية التصويت تختلف الأحزاب من حيث الحرية التى تتركها لأعضائها ، فتوجد أحزاب مرنة

وأحزاب جامدة . الحزب المرن Le parti souple ، هو الحزب الذى لا يرغم أعضاءه على التصويت على نحو معين إزاء الموضوعات المطروحة . بحيث يترك للعضو حرية التصويت كيفما شاء . وتعتبر الأحزاب الأمريكية ، والأحزاب اليمينية فى أوربا أحزابًا مرنة . أما الحزب الجامد Le parti rigide فهو الحزب الذى يرغم أعضاءه على التصويت بشكل موحد إزاء الموضوعات الرئيسية مثل طرح الثقة بالحكومة والمشاكل الأساسية . وتعتبر الأحزاب الاشتراكية والشيوعية ، وحزب المحافظين البريطانى ، والحزب الديموقراطى المسيحى الألمانى أحزابًا جامدة . وبصفة عامة تعتبر الأحزاب الجماهيرية أحزابًا جامدة . ولكن بعض أحزاب القلة المنتقاة أيضًا أحزاب جامدة مثل حزب المحافظين وحزب الأحرار البريطانى .

٥ – حل الصراعات داخل الحزب بين النواب والقادة الداخليين

إن تنظيم نواب الحزب فى البرلمان يطرح مسألة مهمة وهى مسألة مدى استقلال هؤلاء النواب فى مواجهة قادة الحزب .

فمن المعروف أن أحزاب القلة المختارة ، مكونة من شخصيات بارزة إلى جانب النواب أعضاء البرلمان ، ويعمل النواب البرلمانيون على التفاهم مع هذه الشخصيات الهامة ، وبصفة خاصة مع الشخصيات التى تمول خزانة الحزب . ولا يجد هؤلاء النواب تنظيمًا إداريًا يمكن أن يعارضهم أو يقف فى وجههم .

أما الأحزاب الجماهيرية فيوجد داخلها جهاز إدارى معقد ، يتولى عملية تنظيم الحزب ، ويتلقى المعونات المالية ، ويقوم بالاتصال المستمر مع مناضلى الحزب فى اللجان والمؤتمرات والاجتماعات : وهؤلاء يكونون طبقة القادة الداخليين للحزب ، وتضم هذه الطبقة سكرتارين أى أمناء الحزب ، وأعضاء تنتخبهم اللجان

والمؤتمرات الحزبية . وينشب تنافس بين النواب وبين القادة الداخليين على إدارة الحزب .

ويعكس هذا الصراع صراعًا بين الجماعات التى تكون قاعدة كل فريق : جماعة أعضاء الحزب التى تختار القادة الداخليين ، وجماعة الناخبين التى تختار النواب . ويظل الصراع على قيادة الحزب محدودًا لأن الحزب يحرص على استمرار علاقته بالناخبين ، كما يحرص على دوام تواجده داخل البرلمان ، وإلا فقد تأثيره فى الحياة السياسية .

والمبدأ السائد فى أغلب الأحزاب الجماهيرية ، هو خضوع الجماعات البرلمانية لسلطة القادة الداخليين . ومعنى ذلك أن الناخب يعطى ثقة لا لنوابه الذين يختارهم ، وإنما للحزب وقيادته .

الفصل الرابع

أنواع الأحزاب

Les types des partis

يمكن تصنيف الأحزاب تصنيفات متعددة . ولكن أهم تصنيف للأحزاب هو تصنيفها إلى أحزاب قلة مختارة Parits de cadres وأحزاب جماهيرية partis des masses ويعتمد هذا التصنيف على اختلاف تنظيم الأحزاب ويترتب على طريقة تنظيم الحزب نتائج تؤثر على الانتخابات وعلى التمثيل البرلماني .

ويتقدم الفقه خطوة أخرى عندما يصنف الأحزاب الجماهيرية إلى أحزاب مناضلين partis des militants وأحزاب ناخبين partis des électeurs

١ - أحزاب القلة المختارة والأحزاب الجماهيرية

Les partis de cardres et les partis des masses

(أ) أحزاب القلة المختارة Les partis de cadres

كانت أحزاب القلة المختارة أسبق إلى الظهور فى الحياة السياسية وهى أحزاب تهدف إلى جمع الشخصيات البارزة ذات النفوذ ، فهى تهتم بنوعية الأعضاء ولا تلتفت إلى كثرة عددهم La qualilé leur importe plus que la quantité

والشخصيات البارزة التى تسعى هذه الأحزاب إلى ضمها إلى صفوفها ، إما أن تكون بارزة بسبب مكانتها الأدبية التى تمكنها من ممارسة تأثير معنوى ، وإما أن تكون بارزة بسبب ثرائها الذى يسمح لها بالمساعدة فى تغطية نفقات الحملات الانتخابية.

وقد تبنت هذا التنظيم الأحزاب المحافظة والأحزاب الليبرالية فى أوربا والولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر . واحتفظت هذه الأحزاب بصفة عامة بهذا التنظيم إلى اليوم .

كانت هذه الأحزاب فى صورتها التقليدية موزعة إلى لجان محلية تقابل تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية . ولما كان عدد أعضاء الحزب غير كبير فلم تكن بحاجة إلى تنظيم قوى ، ولذا اتسمت أغلبها بضعف تنظيمها ، وكان الأعضاء يتمتعون باستقلال كبير ، لأن الأجهزة المركزية للحزب لم تكن تمارس بصفة عامة سلطات واسعة عليهم . ومع ذلك فقد كانت الأحزاب البريطانية المحافظة والليبرالية منظمة تنظيمًا مركزيًا منذ القرن التاسع عشر . ثم اتجهت الدول الأخرى فى القرن العشرين نحو مركزية تنظيم الأحزاب .

ويتفق تكوين وهيكل أحزاب القلة مع الليبرالية بمفهومها الذى كان سائدًا خلال القرن التاسع عشر ، وهى الليبرالية التى كانت تعتمد على الطبقة البورجوازية (الأحزاب الليبرالية) ، أو على الطبقة الأرستقراطية (أحزاب المحافظين) ، كما كانت متوافقة مع مبدأ تقييد الاقتراع وبداية المناداة بتطبيق الاقتراع العام ، حيث كان الناخب يضع ثقته فى صفوة مختارة لها مكانتها الاجتماعية .

إلى جانب أحزاب القلة فى صورتها التقليدية ، ظهرت صورة حديثة من أحزاب القلة نمت وتطورت خلال القرن العشرين . فأحزاب القلة الأمريكية تطورت تطورًا هامًّا بواسطة نظام الانتخابات الأولية . وهو نوع من الاقتراع الأولى تدعو فيه الأحزاب المواطنين للمساهمة فى انتقاء مرشحى الحزب ، ثم يقدم الحزب هؤلاء المرشحين إلى الانتخابات الحقيقية . وقد أدى نظام الانتخابات الأولية إلى كسر الحلقة الضيقة التى كانت مقصورة على لجان الأعضاء البارزين فى المجتمع .

ومن ناحية أخرى فقد ابتكر حزب العمال البريطانى صورة جديدة من صور أحزاب القلة سنة ١٩٠٠ ، عندما تكونت لجانه من أشخاص عاملين بارزين . فلجانه الأساسية مكونة من ممثلى النقابات والجمعيات التعاونية والجمعيات الثقافية ، وهؤلاء تجمعوا لكى يعملوا معًا فى المجال السياسى ، وتتولى هذه اللجان اختيار مرشحى الحزب فى الانتخابات ، وتقوم بإدارة الشئون المالية ، أى تقوم بالدعاية وجمع الأموال اللازمة لذلك من الجماعات المختلفة المشتركة فى الحزب .

انتقل هذا النظام العمالى البريطانى إلى أحزاب اشتراكية أخرى مثل الأحزاب الاشتراكية الإسكندنافية ، والحزب الاشتراكى البلجيكى قبل سنة ١٩٤٠ . ونجد هذا النظام متبعًا أيضًا فى بعض الأحزاب الديموقراطية المسيحية مثل الحزب الديموقراطى المسيحى النمساوى والبلجيكى فى الفترة من ١٩١٩ إلى ١٩٣٦ ، حيث

تتكون لجان الحزب من ممثلين للنقابات العمالية والمنظمات الزراعية ، وجمعيات الطبقة المتوسطة ، إلخ .

(ب) أحزاب الجماهير Les partis de masses

ظهرت أحزاب الجماهير فى الدول الغربية مع انتشار الاشتراكية ثم الشيوعية . وقد كان للأحزاب الاشتراكية فضل ابتكار هذا الشكل من أشكال الأحزاب مع بداية القرن العشرين . ثم نقلت الأحزاب الشيوعية والأحزاب الفاشية عن الأحزاب الاشتراكية هذا الشكل الجماهيرى للحزب مع إدخال تعديلات غير جوهرية على النظام . بل إن بعض الأحزاب المحافظة والليبرالية والمسيحية حاولت تقليد هذا الشكل ، متخلية عن نظام حزب القلة .

أحزاب الجماهير الاشتراكية : تبنت أغلب الأحزاب الاشتراكية شكل الحزب الجماهيرى ، حتى أن حزب العمال البريطانى الذى ابتكر صورة من صور أحزاب القلة ، بدأ منذ سنة ١٩٢٧ يقبل العضوية المباشرة فى الحزب ، بحيث أصبح الحزب اليوم مركبا من تشكيلين أحدهما غير مباشر وهو التشكيل الذى أوضحناه والذى يقبل أعضاء من الأشخاص البارزين فى نقابات أو جمعيات ، وتشكيل مباشر مكون من جماهير انضمت إلى الحزب دون اشتراط انتمائها إلى نقابات أو جمعيات .

وترجع أسباب نشأة أحزاب الجماهير إلى دوافع مالية ملحة . فبينما لم تكن لدى أحزاب اليمين أى مشكلة مالية لأنها تضم أعضاء قادرين على تمويلها ، واجهت الأحزاب اليسارية مشكلة نقص الأموال . ولمواجهة هذه المشكلة حرصت الأحزاب اليسارية على جمع أكبر عدد من الأعضاء ، وجعلتهم يدفعون اشتراكا سنويًّا أو شهريًّا لتمويل خزانة الحزب . خاصة وأن هذه الأحزاب لم تكن تستطيع

الاعتماد على مساندة الموسرين ، كما لم يكن باستطاعة مرشحيها تمويل الدعاية الانتخابية ومواجهة نفقات الحزب . أى أن هذه الأحزاب اليسارية وجدت نفسها غير قادرة على الاعتماد على قلة غنية ، فلجأت إلى جمع اشتراكات بسيطة من جماهير عريضة من المواطنين العاديين . أما السبب الثانى وراء نشأة الأحزاب الجماهيرية ، فهو الرغبة فى نشر الثقافة السياسية بين طبقة العمال ، التى لم تكن لديها معلومات عن الحياة السياسية فى أوائل القرن التاسع عشر . ولتحقيق هذا الغرض كانت الاجتماعات الدورية لأقسام الحزب تأخذ شكل محاضرات سياسية مسائية . تهدف إلى نشر الثقافة السياسية بين الجماهير ، وتسمح لهم بممارسة حقوقهم ممارسة حقيقية .

الأحزاب الشيوعية : كانت الأحزاب الشيوعية الأولى التى انبثقت من الأحزاب الاشتراكية فى الدول الغربية أحزابًا جماهيرية . ولكن قراراً صدر من الكومنيترن سنة ١٩٢٤ ، فرض على الأحزاب الشيوعية فى الدول الغربية ضرورة تبنى نظام الحزب الشيوعى السوفيتى ، والحزب الشيوعى السوفيتى هو حزب قلة منتقاة ، يتم اختيار أعضائه بعد اجتياز اختبارات قاسية .

عندما كانت الأحزاب الشيوعية فى الدول الغربية أحزاب جماهير ، كانت تتميز من عدة نواح عن الأحزاب الاشتراكية . حقًّا ، إن الأحزاب الشيوعية شأن الأحزاب الاشتراكية كانت تسعى إلى جمع أكبر عدد من المواطنين كأعضاء فى الحزب ، ولكنها لم تكن تقسمهم على أساس محلى . فالأحزاب الشيوعية تهتم فى المقام الأول بمكان عمل العضو . وعلى هذا الأساس يتم توزيع خلايا الحزب على المشروعات المختلفة أى على المصانع والمتاجر والمدارس . . إلخ . ولكن هذه الأحزاب تجد نفسها مضطرة إلى تكملة خلاياها على أساس محلى ، وذلك بالنسبة للعمال الذين لا يعملون فى مكان محدد وكذا بالنسبة للفلاحين والمزارعين .

وتقدم الخلايا المنتشرة فى أماكن العمل مزايا كثيرة . إذ يسهل على الأعضاء الاتصال بعضهم بصفة مستمرة ومباشرة ، فهم يتقابلون يوميًا ويمكنهم معرفة تعليمات الحزب بشكل منتظم . كما أن تواجدهم فى مكان عمل واحد ، يجعل مناقشاتهم السياسية مرتبطة بالواقع وبمشاكل تقع تحت بصرهم . فالتضامن النابع من العمل فى جهاز واحد أكثر قوة من التضامن الذى يصدر عن السكنى فى حى واحد أو مدينة واحدة . وهكذا فإن أسلوب الخلايا المنتشرة فى أماكن العمل يخلق روابط متينة بين أعضاء الحزب .

أما الخصيصة الثانية التى تميز الأحزاب الشيوعية عن الأحزاب الاشتراكية ، فهى قلة أعضاء الخلية . فالخلية الشيوعية لا تضم إلا عدة عشرات ، فى حين أنه فى الأحزاب الاشتراكية يضم القسم الواحد La Section عدة آلاف من الأعضاء (سكان مدينة مثلا) . وتحرص الأحزاب الشيوعية على قلة عدد أعضاء الخلية ، بحيث إذا وجدت أن أعضاء الخلية كبير ، قسمتها إلى خليتين بمجرد العثور على سكرتير كفء . وهذا العامل بدوره – أى عامل قلة عدد الأعضاء – يؤدى إلى زيادة التضامن بين أعضاء الحزب ، لأن كثرة عدد الأعضاء تؤدى إلى اختلافهم وصعوبة تنسيقهم . حقًّا ، إن توزيع الحزب على عدد كبير من الخلايا الصغيرة قد يؤدى إلى تفرقهم ، بل إلى انفجار الحزب ، ولكن الأحزاب الشيوعية نجحت فى تفادى ذلك عن طريق تحقيق مركزية شديدة ، وعن طريق نشر أيديولوجيتها ، بحيث تضمن أن يفكر جميع أعضاء الحزب بطريقة واحدة .

الأحزاب الفاشية : ظهرت الأحزاب الفاشية فى الفترة ما بين الحربين العالميتين . وكان أولها الحزب الفاشستى الإيطالى ، ثم تلاه الحزب الوطنى الاشتراكى الألمانى (النازى) . وقد اتسم الحزب النازى بالتنظيم والدقة التى وصلت إلى أعلى درجة ممكنة .

وتعتبر الأحزاب الفاشية أحزاب جماهير، شأنها فى ذلك شأن الأحزاب الاشتراكية، والأحزاب الشيوعية فى الدول الغربية : أى أنها تسعى إلى ضم أكبر عدد ممكن من الأعضاء. ولكن الأحزاب الفاشية تجمع الأعضاء بطريقة مبتكرة، وهى طريقة تطبق على الأحزاب الطرق الفنية المتبعة فى النظم العسكرية. إذ تعتبر التشكيلات العسكرية (الميلشيا) جزءًا مهمًّا فى تكوين الحزب، وإن كان لا يشترط فى كل عضو أن يكون حاملا للسلاح، أو عضوًا ميليشيًّا.

والعنصر الأساسى فى الحزب الفاشى، هو تجمع صغير من عشرة رجال يسهل جمعهم فى أى لحظة، لأنهم يسكنون فى شارع واحد أو فى مبنى واحد. هذه التجمعات تنظم فى شكل هرمى على غرار التنظيمات العسكرية فى الجيش.

ويبرر هذا التركيب العسكرى أن الأحزاب الفاشية تنشأ بعد معركة شبه عسكرية. فالأحزاب الفاشية حلت محل أحزاب يمينية بدت عاجزة عن المحافظة على النظام القائم أمام المد الشيوعى أو الاشتراكى. ومن ثم فقد بدا أن العنف هو الوسيلة الوحيدة أمام قادة الأحزاب الفاشية للسيطرة على الأوضاع. وهكذا أصبح هدف الأحزاب الفاشية هو استعمال العنف والانتصار عن طريقه. ولذا يتلقى أعضاء الميليشيا تدريبًا عسكريًّا شبيهًا بتدريب الجنود. ويتعلمون النظام وضرورة ارتداء زى موحد، وإلقاء التحية، والسير فى طوابير، واستخدام السلاح. وفضلا عن ذلك فإنهم يتعلمون كيف يفسدون اجتماعًا، وكيف يكافحون معارضيهم ممن يحاولون إفساد اجتماعاتهم، وكيف يستولون على مقر حزب أو نقابة، وكيف يحاربون فى الشوارع.

الحزب الفاشى إذن هو نوع من الجيش الخاص، يسعى إلى الوصول إلى السلطة بالعنف والاحتفاظ بها بنفس الطريقة. ولكن الغريب أن الأحزاب الفاشية

نجحت فى دول ديموقراطية غربية وهى إيطاليا وألمانيا ، وهى لم تنجح إلا عندما استخدمت الوسائل الانتخابية للحصول على تأييد شعبى إلى جانب اعتمادها على العنف للوصول إلى السلطة .

٢ – أحزاب المناضلين وأحزاب الناخبين

فى البداية كانت أحزاب الجماهير كلها أحزابًا اشتراكية أو شيوعية ، تؤمن بأيديولوجية وتناضل من أجلها . فالأحزاب الاشتراكية والشيوعية تهتم بانتقاء أعضاء نشطين من النساء والرجال المقتنعين بأيديولوجية ، ومستعدين للعمل من أجل تحقيقها .

ولكن لاحظ الفقهاء أنه فى الوقت الحاضر توجد أحزاب ذات ميول يمينية أو معتدلة تضم أعدادًا كبيرة من الأعضاء ، أى يمكن اعتبارها أحزاب جماهير ، وهذه الأحزاب ليست أحزابًا قائمة على أيديولوجية جامدة ومحددة . إن أهم ما يشغل هذه الأحزاب هو أن تحوز إعجاب الناخبين ، وتحصل على أصواتهم فى الانتخابات ، أى أن هذا النوع من الأحزاب يعلى الاعتبارات العملية Le pragmatisme على الاعتبارات الأيديولوجية ، وتتمثل الاعتبارات العملية فى الانتصار فى الانتخابات والفوز بأكبر عدد من المقاعد والمناصب . وهذا النوع من الأحزاب موجود فى دول كثيرة منها الولايات المتحدة ، وإنجلترا ، وألمانيا الفيدرالية (الحزب الاشتراكى الديموقراطى) ، وفرنسا (اتحاد الديموقراطيين الجمهوريين) .

الفصل الخامس

نظم الأحزاب

Les types de systemes de partis

المقصود بنظم الأحزاب :

رأينا أنه توجد أنواع متعددة من الأحزاب تختلف باختلاف طريقة تنظيم هذه الأحزاب من الناحية الداخلية ، غير أنه إلى جانب هذه الأنواع المتعددة من الأحزاب توجد اختلافات بين نظم الأحزاب داخل الدولة ، وحجم كل حزب بالنسبة للأحزاب الأخرى ، وطريقة تعاون الأحزاب مع بعضها ، واستراتيجية كل منها . إن مجموع هذه العلاقات بين الأحزاب يكون نظامًا من العلاقات الثابتة نسبيًا . ونتيجة لاختلاف هذه العلاقات بين الأحزاب من دولة إلى أخرى ، قد يكون النظام الحزبي السائد فى الدولة هو نظام تعدد الأحزاب ، أو نظام الحزبين السياسيين ، أو نظام الحزب المسيطر ، أو نظام الحزب الواحد . ومن المتفق عليه أنه لا يمكن فهم طريقة سير أى نظام سياسى لدولةٍ ما من الناحية الواقعية ، إلا إذا

عرفنا النظام الحزبى السائد ، وعلاقات الأحزاب بعضها ببعض ، وكيفية امتزاج النظام الحزبى بالنظام السياسى للدولة ككل .

يتبنى كثير من الفقهاء تصنيف نظم الأحزاب إلى نظام تعدد الأحزاب ، ونظام الحزبين السياسيين ، ونظام الحزب المسيطر ، ونظام الحزب الواحد . ويعتبر هذا التصنيف من أفضل التصنيفات لنظم الأحزاب . ولكن الفقه الأمريكى يضيف تفصيلات تجعل تصنيف الأحزاب أقرب إلى الواقع وأكثر عمقا .

وتبدأ هذه الإضافة بطرح سؤال واضح وأساسى : هل النظام الحزبى يوفر التنافس الحر فى السوق السياسى Le marché Politique إذا كان النظام يتيح التنافس ، فإنه يوصف بأنه نظام تنافسى . أما إذا كان لا يتيح التنافس ، فإنه يوصف بأنه نظام غير تنافسى . وعلى ذلك تنقسم النظم الحزبية إلى نظم تنافسية Les systémes compétitifs وهذه تشمل نظام تعدد الأحزاب ، ونظام الحزبين ، ونظام الحزب المسيطر ، ونظم غير تنافسية Les systémes Non-compétitifs وتتجسد هذه النظم فى نظام الحزب الواحد .

الفرع الأول
النظم التنافسية
Les systèmes compétitifs

منحنى تدرج التنافس بين الأحزاب :

إن النظم التنافسية تتدرج فى درجة التنافس المسموح بها للأحزاب ، وفى مدى الحرية المتروكة لتكوين الأحزاب ، وفى نوع العلاقات المتبادلة بين الأحزاب

المتنافسة . ولذلك يحسن القيام بعملية تصنيف داخلية بالنسبة للنظم التنافسية تعتمد على درجة التنافس المتاحة للأحزاب . وعلى هذا الأساس يمكن ترتيب الأحزاب التنافسية فى شكل منحنى تنازلى يتدرج فيه التنافس من أعلى إلى أسفل ، وهذا المنحنى يؤدى إلى ترتيب الأحزاب التنافسية على النحو التالى :

أولا : نظم تعدد الأحزاب .

ثانيًا : نظم الحزبين السياسيين

ثالثًا : نظم الحزب المسيطر .

وبعد تشييد هذا المنحنى المتدرج يمكن تدريج الأحزاب بشكل أكثر تفصيلا ، فكل شكل من هذه الأشكال الثلاثة يمكن تقسيمه إلى قسمين :

فنظام تعدد الأحزاب ينقسم إلى : تعدد الأحزاب الكامل أو التام ، وتعدد الأحزاب المعتدل .

ونظام الحزبين ينقسم إلى : نظام حزبين ناقص . ونظام حزبين تام .

ونظام الحزب المسيطر ينقسم إلى : نظام حزب مسيطر عادى ، ونظام حزب مسيطر شديد السيطرة .

النظم التنافسية :

منحنى تدرج التنافس :

١ - نظم تعدد الأحزاب :

(ا) تعدد الأحزاب الكامل أو التام .

(ب) تعدد الأحزاب المعتدل .

٢ - نظم الحزبين السياسيين :

(ا) نظام الحزبين الناقص .

(ب) نظام الحزبين التام .

٣ - نظام الحزب المسيطر :

(ا) حزب مسيطر عادى .

(ب) حزب شديد السيطرة

١ - نظم تعدد الأحزاب Les systémes du multipartis ne

تتبنى أغلب الدول الغربية نظام تعدد الأحزاب بدرجات متفاوتة وذلك باستثناء بعض الدول الأنجلوسكسونية ، وهى : إنجلترا والولايات المتحدة وكندا ونيوزيلندا وأستراليا ، التى تتبنى نظام الحزبين . فبعض الدول الغربية بها عدد كبير من الأحزاب مثل النمسا قبل سنة ١٩١٤ ، وأسبانيا الجمهورية (أى فى الفترة من ١٩٣١ - ١٩٣٩) . وفى الدول الإسكندنافية توجد أربعة أحزاب : وتوجد فى بلجيكا والنمسا ثلاثة أحزاب . ومن الدول التى تتبنى نظام تعدد الأحزاب إيطاليا وفرنسا .

ويرى المحللون أن النظام الحزبى فى الديموقراطيات العربية يقوم بدور أساسى وهو تخفيف واحتواء صراع الطبقات . وتتراوح النظم الغربية بين تفضيل نظام تعدد الأحزاب أو نظام الحزبين . ويتوقف اختيار أى دولة بين النظامين على درجة جمود الفواصل بين الطبقات الاجتماعية داخل هذه الدولة ، وعلى مدى قوة وعى الطبقات إذ تميل الدول إلى نظام تعدد الأحزاب ، إذا كانت الفواصل شديدة بين الطبقات ، وكان وعى الطبقات قويًا . أما إذا كانت الفواصل غير شديدة بين الطبقات ، فإنه يمكن تجمعها فى طبقتين ، وبالتالى تميل الدولة إلى نظام الحزبين .

ويتفق هذا مع تحليل كارل ماركس للأحزاب : فهو يعتبر الأحزاب السياسية تعبيرًا سياسيًّا عن الطبقات الاجتماعية. فإذا كان التركيب الاجتماعى الاقتصادى يسمح بتقسيم المجتمع إلى طبقتين ، فإن النظام يتجه نحو نظام الحزبين السياسيين . أما إذا كان التركيب الاقتصادى الاجتماعى داخل الدولة ينقسم إلى أكثر من طبقتين ، فإننا نجد أنفسنا أمام نظام تعدد الأحزاب .

(١) تعدد الأحزاب الكامل أو التام : Le multipartisme intégral

تعتبر فرنسا فى ظل الجمهورية الرابعة نموذجًا لتعدد الأحزاب التام ، ويقصد بتعدد الأحزاب التام النظام الذى يوجد فيه عدد كبير من الأحزاب الصغيرة التى لا تحاول التكتل أو التجمع ، إذ يحاول كل حزب أن يتمسك بموقفه المتشدد الذى يعبر به عن مصالح فئة محدودة ، دون أن يهتم بمحاولة التوفيق بين مصالح هذه الفئة ومصالح الفئات الأخرى . وهكذا يبدو كل حزب فى ظل نظام تعدد الأحزاب التام كما لو كان المتحدث الرسمى باسم فئة خاصة . بل إنه يمكن أن يقال ، إن الحزب يتصرف كما لو كان جماعة من جماعات الضغط ، يدافع عن المصالح الخاصة أكثر من اهتمامه بالمصلحة العامة .

ويعيب نظام تعدد الأحزاب التام ثلاثة عيوب رئيسية :

- عجز النظام عن تجميع المصالح . وإغفاله للمصلحة العامة . فى نظام الحزبين يحاول كل من الحزبين المتنافسين أن يجمع أكبر عدد من المناصرين . ولذلك يسعى إلى الحصول على مساندة شعبية . ولتحقيق هذا الهدف . يتنازل كل حزب من الحزبين عن بعض مطالبه ويحصر أهدافه فى عدد محدود من الأهداف الجماعية ، أى أنه بهذا . يتفادى العيب الرئيسى القائم فى نظام تعدد الأحزاب التام ، وهو عجزها عن الاهتمام بالمصلحة العامة . ومبالغتها فى الاهتمام بالمصالح الخاصة .

- يجد الناخب نفسه أمام عدد كبير من البرامج يمكن أن يختار بينها . ولكن هذه الحرية الواسعة وهمية ، ذلك أن الناخب فى نظام تعدد الأحزاب لا يختار مباشرة الحكام ، كما لا يساهم فى اتخاذ القرارات الوطنية الكبرى ، وإنما يعهد بهذه المهمة إلى وسطاء هم النواب الذين يقومون بتحقيق الائتلاف والتحالف البرلمانى بين الأحزاب لتشكيل الحكومات . ونظرًا لصعوبة حصول كل حزب على حدة على الأغلبية البرلمانية المطلقة . وهكذا فإن نظام تعدد الأحزاب ، يؤدى لا إلى الديموقراطية التى تتيح للناخب اختيار الحكام مباشرة . وإنما إلى ديموقراطية يحتاج فيها الناخب إلى وسطاء لتشكيل الحكومة .

- أما العيب الثالث لنظام تعدد الأحزاب التام ، فهو غياب الأغلبية البرلمانية الثابتة والمتجانسة والقادرة على مساندة الحكومة بإخلاص لمدة طويلة . إذ يؤدى نظام تعدد الأحزاب إلى جعل أعضاء البرلمان مقسمين إلى مجموعات تنتمى كل منها إلى حزب . وهذه المجموعات تتألف لتكون حكومات مؤقتة . ثم تتفرق لتقلب هذه الحكومات . وبهذا فإن عدم الاستقرار الحكومى أو الوزارى ، هو النتيجة الضرورية السيئة لنظام تعدد الأحزاب التام .

(ب) تعدد الأحزاب المعتدل Le multipartisme tempéré

يمكن تفادى العيوب السابقه التى تشوب نظام تعدد الأحزاب بتبنى نظام تعدد الأحزاب المعتدل . ويعنى نظام التعدد المعتدل وجود تحالف ثابت ومتجانس بين الأحزاب ، يؤدى إلى تكوين جبهتين كبيرتين كل جبهة تضم عددًا من الأحزاب المتقاربة فى الاتجاهات السياسيه . هاتان الجبهتان تتقدمان للناخب ببرنامجين بحيث يسهل عليه الاختيار ، كما تقوم كل جبهه مكونة من عدد من الأحزاب بالعمل معًا كوحدة واحدة داخل البرلمان . ويؤدى هذا الائتلاف والتكتل إلى إدخال تعديل جوهرى على نظام تعدد الأحزاب إلى حد يجعله شبيهًا بنظام الحزبين السياسيين .

ويعتمد نظام تعدد الأحزاب المعتدل على درجة صلابة التحالف ، وعلى كيفية تحقيق الائتلاف . وبعبارة أخرى ، فإن تعدد الأحزاب المعتدل يتوقف على طبيعة الأحزاب الداخلة فى التحالف ، وما إذا كانت أحزابًا جامدة تفرض على النواب المنتمين إليها التصويت على نحو معين ، أم أحزابًا مرنة تترك لأعضائها حرية التصويت كيفما يشاءون ، ويعنى هذا أن طريقة ودرجة تنظيم الأحزاب الداخلة فى التحالف تؤثر على نظام تعدد الأحزاب . كما يؤثر عليه نظام الانتخاب . إذ يؤدى نظام الاقتراع بالأغلبية على دورين إلى توجيه النظام نحو نظام تعدد الأحزاب المعتدل . وهو ما حدث فى ألمانيا من سنة ١٨٧٠ إلى سنة ١٩١٤ ، وكذا فى فرنسا فى ظل الجمهوريتين الثالثة والخامسة .

فى هذه الحالة يتكون ائتلافان كبيران يعملان معًا فى أثناء فترة الانتخاب وداخل البرلمان بعد تكوينه . هذا التجمع الذى يؤدى إلى تكوين قطبين كبيرين يتمتعان بدرجة من الثبات ، هو نظام يقترب كثيرًا من نظام الحزبين السياسيين ، وبذا يعتبر نظام تعدد الأحزاب المعتدل ، مرحلة وسطى بين نظام تعدد الأحزاب

التام ، ونظام الحزبين السياسيين فى منحنى تدرج التنافس بين الأحزاب الذى أشرنا إليه فيما سبق .

٢ – نظم الحزبين السياسيين

Les systèmes du Bipartisme

يمتدح كثير من رجال السياسة نظام الحزبين السياسيين ، بل ويذهب بعض الفقهاء إلى اعتبار نظام الحزبين السياسيين نظامًا تفرضه الطبيعة ويحتمه التاريخ . وفى هذا المقام يقول الأستاذ الكبير ديفرجيه[١] : « إن نظام الحزبين يبدو نظامًا طبيعيًّا ، ونقصد بذلك أن الشعوب دائمًا تكون أمام الاختيار بين سياستين فكل سياسة تحتم الاختيار بين حلين » .

إن الصراع دائمًا يكون صراعًا بين اتجاهين أو ميلين أو طبقتين . فالصراع بين الاتجاهين مثاله ، الصراع بين أنصار الاستقرار وأنصار الحركة . والصراع بين الميول ، يكون صراعًا بين ذوى الميول المحافظة . وأنصار التغيير الجذرى . والصراع بين الطبقات مثاله ، الصراع بين الطبقة البورجوازية ، وطبقة البروليتاريا . وهكذا تبدو الثنائية متفقة مع طبيعة الأمور .

وخلال تطور التاريخ فى الماضى ، كانت كل الصراعات الكبرى صراعات بين فئتين كبيرتين : كاثوليك وبروتستانت ، جبليين ويعاقبة ، محافظين وليبراليين ، رأسماليين واشتراكيين ، غربيين وشيوعيين .

وعلى ذلك فإن الرأى العام أمام المشاكل الكبرى يجد نفسه منقسمًا إلى اتجاهين متعارضين ، أي أن الحركة الطبيعية للمجتمعات تميل نحو نظام الحزبين . وهذه هى

النتيجة التى يصل إليها الفقيه الكبير ديفرجيه .

غير أن فريقًا من الفقهاء لا يسلم بهذا التحليل ويأخذ عليه مأخذين : المأخذ الأول : هو ، أن هذا التحليل يستند على افتراض غير ثابت وغير ممكن التأكد من صحته من الناحية العملية ، إذ كيف يمكن تأكيد أنه بحكم طبيعة الأمور - لكل مشكلة حلان فقط ؟ والمأخذ الثانى : هو ، أن تاريخ عديد من الشعوب يؤكد أهمية الدور الذى يقوم به المعتدلون الذين يحتلون الوسط بين الحلّيْن المتطرفيْن . وسواء أكان نظام الحزبين السياسيين نظامًا طبيعيًا أم لا ، فمن المؤكد أنه نظام مفيد لأنه يساعد على حسن سير النظام السياسى .

ويحقق نظام الحزبين مزايا متعددة :

- يؤدى نظام الحزبين إلى سهولة تجميع المصالح ، ويمكن الرأى العام من الأختيار السهل الواضح فى المسائل الأساسية ، وبالتالى فإن الناخب يقوم بدور مباشر فى الحياة السياسية ، ولا يحتاج إلى وسطاء لحسم المشاكل الكبرى ، على حين نجد الوسطاء يلعبون دورًا مهمًّا فى الحياة السياسية فى ظل نظام تعدد الأحزاب .

- يقوم الناخب باختيار النواب والحكومة مباشرة ، لأن رئيس الحكومة هو بالضرورة زعيم الحزب الفائز أو المنتصر فى الانتخابات . ومعنى ذلك أن الحكومة تتحدد مباشرة بمجرد إعلان نتيجة الانتخابات ، دون حاجة إلى ائتلاف أو تحالف بين الأحزاب .

- أخيرا ، يضمن نظام الحزبين السياسيين الاستقرار الحكومى ، طالما أن الحزب الذى يمسك بالسلطة يتمتع بالأغلبية المطلقة داخل البرلمان .

يمكن تصنيف نظام الحزبين السياسيين عدة تصنيفات :

(أ) نظام الحزبين الجامد ، ونظام الحزبين المرن .

(ب) نظام الحزبين التام ، ونظام الحزبين الناقص .
(جـ) نظام الحزبين المتوازن ، ونظام الحزبين غير المتوازن .

(ا) نظام الحزبين الجامد ، ونظام الحزبين المرن :

Bipartisme rigide et bipartisme Souple

يعتمد هذا التصنيف على درجة تنظيم كل من الحزبين ، فنظام الحزبين الجامد ، يقوم على تنظيم تصويت أعضاء الحزب فى البرلمان ، بحيث يلزمهم بالتصويت على نحو معين ، فى المسائل الهامة ، أما نظام الحزبين المرن ، فيترك لأعضاء الحزب حرية التصويت .

وتعتبر بريطانيا نموذجًا لنظام الحزبين الجامد ، إذ يتعين على النواب البرلمانيين أعضاء الحزب اتباع تعليمات الحزب عند التصويت على المسائل الهامة داخل البرلمان ، وإلا وقع عليهم الحزب عقوبة العزل من الحزب . ويؤدى هذا التنظيم الجامد إلى توفير الثبات والاستقرار والسيطرة للحكومة ، إذ يكون رئيس الحكومة متأكدًا من إخلاص وولاء الأغلبية التى تسانده

وعلى العكس فإن الولايات المتحدة تعتبر نموذجًا لنظام الحزبين المرن ، فلا يفرض أى من الحزبين نظامًا للتصويت على النواب أعضاء الحزب ، فكل عضو من أعضاء الكونجرس يصوت كما يحلو له دون أن يستشير حزبه . ونتيجة لذلك فإن نظام الحزبين داخل الكونجرس لا يلعب أى دور . وبصدد أى مشكلة توجد أغلبية ومعارضة مختلفة عن الأغلبية والمعارضة بصدد المشاكل الأخرى ، ولا تقابل هذه الأغلبية والمعارضة الانقسام إلى جمهوريين وديمقراطيين .

هذه الثنائية المرنة ، هى فى الواقع قريبة من نظام تعدد الأحزاب ، ويمكن أن تؤدى إلى عدم استقرار السلطة التنفيذية إذا لم يكن هناك فصل عضوى بين

السلطات يوفر الاستقرار للحكومة . ولعل هذا هو السبب فى أن نظام الحزبين المرن فى الولايات المتحدة لا يؤثر على استقرار السلطة التنفيذية ، لأن النظام الرئاسى الأمريكى قائم على الفصل العضوى بين السلطات .

(ب) نظام الحزبين التام ونظام الحزبين الناقص :

Bipartisme parfait et bipartisme imparfait

إن نظام الحزبين الخالص لا وجود له فى الواقع ، إذ يوجد إلى جانب الحزبين الكبيرين اللذين يسيطران على المسرح السياسى ، أحزاب صغيرة تتفاوت أهميتها ، وهذه الأهمية تتوقف على عدد الأصوات التى تحصل عليها هذه الأحزاب الصغيرة فى الانتخابات .

ونتيجة لهذا يمكن التمييز بين نظام الحزبين التام ، حيث يحصل الحزبان الكبيران على ٩٠٪ فأكثر من الأصوات . ونظام الحزبين الناقص ، أو نظام الحزبين ونصف Le bipartisme à deux et demi ، حيث يحصل الحزبان الكبيران على ٧٥ إلى ٨٠٪ من الأصوات ، فى حين تحصل الأحزاب الأخرى الصغيرة على النسبة المتبقية ، مما يحدث اضطرابًا للحزبين الكبيرين .

فى نظام الحزبين التام يحصل أحد الحزبين على الأغلبية المطلقة للمقاعد داخل البرلمان ، ومن ثم يستطيع أن يحكم بمفرده ودون حاجة إلى الائتلاف مع أحزاب أخرى ، مما يؤدى إلى تنحية الأحزاب الصغيرة - من الناحية العملية - عن اللعبة السياسية وهذا هو الوضع الذى ساد فى إنجلترا بالنسبة للحزب الليبرالى منذ سنة ١٩٣٥ حتى سنة ١٩٨١ .

أما فى نظام الحزبين الناقص ، فإن الحزبين الكبيرين لا يحرزان انتصارًا كبيرًا ، ولا يحصلان على أغلبية مطلقة داخل البرلمان ، ومن ثم فإنهما يلجآن عادة إلى

الائتلاف مع الأحزاب الصغيرة أو يأتلفان معًا . وتعتبر ألمانيا الفيدرالية نموذجًا لنظام الحزبين الناقص : ففى الفترة من سنة ١٩٦١ إلى سنة ١٩٦٦ تم الائتلاف بين الحزبين الكبيرين ، وهما الحزب الديمقراطى المسيحى ، والحزب الاشتراكى الديمقراطى وفى الفترة من سنة ١٩٦٩ إلى اليوم (أوائل ١٩٨٢) تم ائتلاف بين الحزب الاشتراكى الديمقراطى والحزب الليبرالى .

ويوجد وضع شبيه بذلك فى بلجيكا ، حيث يتمتع الحزب الليبرالى بمركز قوى ، يحول دون إمكان تكوين أغلبية مطلقة من الحزبين الآخرين ، وهما الحزب الاشتراكى ، والحزب المسيحى الاشتراكى .

يعتبر نظام الحزبين الناقص مرحلة وسطى بين نظام تعدد الأحزاب ، ونظام الحزبين التام وذلك فى سلم تدرج تنافس الأحزاب .

(جـ) نظام الحزبين المتوازن ونظام الحزبين غير المتوازن :

Bipartisme équibibré et bipartisme dominé

يمكن تصنيف نظم الحزبين السياسيين على أساس كمّى متعلق بعدد الأصوات التى يحصل عليها كل حزب فى الانتخابات بشكل مطرد ، ويؤدى هذا إلى تصنيف نظم الحزبين إلى نظم حزبين متوازنة ، ونظم حزبين غير متوازنة .

ونظام الحزبين المتوازن ، هو نظام الحزبين الحقيقى ، إذ يكون حجم كل حزب من الحزبين الكبيرين مساويًا تقريبًا لحجم الحزب الآخر ، ويكون الحزبان متعادلين من حيث القوة ويتبادلان الحكم تبعًا لانحياز أصوات الناخبين الهامشيين أو المترددين لهذا الحزب أو ذاك . ويكون الفارق بين الحزبين فى الأصوات التى يحصلان عليها فارقًا ضئيلاً . وهذا هو الحال الذى كان سائدًا فى إنجلترا ، حيث

حكم المحافظون فى الفترة من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٧١ ، لمدة ١٤ عاما على حين حكم العمال لمدة ١٢ عامًا .

أما إذا كان الفارق بين الحزبين كبيرًا إلى حد أن يستمر أحد الحزبين فى الحكم لمدة طويلة ، ويفقد الحزب الآخر الأمل فى الوصول إلى السلطة ، فإن نظام الحزبين يكون غير متوازن . وفى مثل هذه الحالة نخرج من نطاق نظام الحزبين بمعناه الحقيقى لندخل فى نطاق نظام الحزب المسيطر . وقد ساد نظام الحزبين غير المتوازن فى الفترة من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٣ فى بعض الدول الأفريقية وهى فولتا العليا والنيجر ومالى وموريتانيا . حيث كان أحد الحزبين متسلطًا مستبعداً الحزب الآخر . ولكن هذا الوضع لا يدوم طويلا إذ سرعان ما يختفى ليحل محله نظام الحزب الواحد .

٣ - نظم الحزب المسيطر

Les systèmes à Parti dominant

فى ظل نظام الحزب المسيطر ، يكون داخل الدولة أكثر من حزبين ، أى أن نظام الحزب المسيطر يقوم فى ظل تعدد الأحزاب ، ولكن أحد الأحزاب وهو الحزب المسيطر يستأثر بالسلطة ، نظرًا لقوته ولحصوله على أغلبية كبيرة تحول بين الأحزاب الأخرى وبين إمكانية وصولها إلى كراسى الحكم . ومن النادر أن يسود نظام الحزب المسيطر فى ظل حزبين فقط ، لأن الحزب القوى فى هذه الحالة يمحو الحزب المنافس نهائيًا ليقيم نظام الحزب الواحد .

ولقد كان للفقية الكبير ديفرجيه فضل اكتشاف ظاهرة الحزب المسيطر وهو الذى أدخل اصطلاح Parti dominant أى حزب مسيطر فى قاموس العلوم السياسية سنة ١٩٥١ . ويرى ديفرجيه أنه لتكييف نظام متعدد الأحزاب بأنه نظام

حزب مسيطر يتعين توافر خصيصتين .

الخصيصة الأولى هي : أن يتفوق الحزب على الأحزاب المنافسة تفوقًا واضحًا خلال فترة طويلة نسبيًا ، حتى ولو فشل فى الانتخابات مرة أو مرتين .

الخصيصة الثانية : هى أن يجسد الحزب آمال الأمة وأفكارها بحيث تجد الأمة نفسها فى برنامج الحزب وطريقة عمله .

ولكن الحزب المسيطر قد يأتى على رأس قائمة الأحزاب ويترك مكانًا للأحزاب الأخرى . وهنا يكون الحزب مسيطرًا سيطرة عادية ، وقد يحتل الحزب المسيطر القمة دون أن يترك للأحزاب الأخرى إلا مكانة ضئيلة لا تكاد تذكر ، وهنا يكون الحزب شديد السيطرة . ومن هنا يمكن التمييز داخل نظام الحزب المسيطر بين نظام الحزب المسيطر العادى Le parti dominant ونظام الحزب شديد السيطرة Leparti ultra-dominant

(ا) الحزب المسيطر العادى : Le parti dominant

فى فترة من فترات الجمهورية الثالثة الفرنسية ، كان الحزب الراديكالى هو الحزب المسيطر لأنه كان يتمتع بثقة أغلبية الناخبين بشكل واضح ومستقر ، كما كان الحزب الراديكالى يجسد آمال الأمة الفرنسية . فكان الفرنسيون يؤكدون أن « الراديكالية هى فرنسا ذاتها »

ويرى بعض الفقه المعاصر أن الديمقراطيات الغربية ساد فيها نظام الحزب المسيطر لفترة طويلة نسبيًا فى خمس دول هى : السويد ، والنرويج ، والدانمارك (حيث الحزب المسيطر هو الحزب الاشتراكى) ، وأيسلندا ، وإيطاليا (حيث الحزب المسيطر هو الحزب الديمقراطى المسيحى) .

ويتميز الحزب المسيطر بأنه يتمتع بمركز وحجم كبيرين بشكل مطلق ، كما يتمتع بمركز متميز بالمقارنة بجميع الأحزاب الأخرى . فمن ناحية يتعين أن يحوز الحزب

المسيطر على نسبة ٣٠٪ أو أكثر من مجموع أصوات الناخبين . وفى الدول الخمس المشار إليها يحصل الحزب المسيطر على ٤٠٪ أو أكثر من الأصوات فى الانتخابات وهى نسبة تبلغ ضعف ما يحصل عليه الحزب التالى له فى الترتيب والأهمية . ومن ناحية أخرى يتفوق الحزب المسيطر على الأحزاب المتعددة الأخرى التى يصل عددها إلى ٤ أو ٥ أحزاب . وهذه الأحزاب لا تحوز إلا نسبة منخفضة من الأصوات تتراوح بين ١٠٪ ، ٢٠٪ من مجموع الأصوات المعطاة .

ويحتفظ الحزب المسيطر بمركزه المتفوق وبمكانته نتيجة لتعدد وضعف الأحزاب المنافسة له ، وهو بذلك يختلف اختلافًا جوهريًّا عن نظام الحزب الواحد ، الذى يحتكر الأرض نتيجة لتحريم إنشاء أحزاب أخرى بنص القانون أو الدستور .

ويزداد الاختلاف بين نظام الحزب المسيطر ، ونظام الحزب الواحد وضوحًا عندما يكون الحزب المسيطر خارج السلطة لأن الأحزاب الأخرى ائتلفت ضده ، وكونت الحكومة . وهذا ما حدث فى النرويج سنة ١٩٦٥ وفى الدانمرك سنة ١٩٦٨ حيث تكونت حكومات من اليمين المعتدل ، (مكون من المحافظين والوسط والليبراليين) . وبهذا انتزع اليمين السلطة من الديمقراطيين الاشتراكيين الذين أمسكوا بالسلطة لمدة خمس عشرة سنة دون إشراك أى اتجاه آخر معهم ، كما حدث هذا فى السويد فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٦ ، حيث ائتلف الوسط (٢٤,٦٪) ، والليبراليون (١١,٢٪) ، والمحافظون (١٥,٨٪) مكونين أغلبية ٥١,٦٪ استطاعت إبعاد الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، الذى ظل مسيطرًا من سنة ١٩٤٥ إلى ١٩٧٦ . على الحكم دون إشراك الأحزاب الأخرى معه فى الحكومة ، حيث كان يحصل بمفرده على الأغلبية المطلقة فى أغلب الفترات . ولكن الوضع الغالب هو أن يتولى الحزب المسيطر السلطة لأنه يتمتع بأغلبية برلمانية توفر الاستقرار الحكومى .

يحقق نظام الحزب المسيطر ميزة أساسية ، هى توفير الاستقرار الحكومى فى ظل

نظام تعدد الأحزاب . وأحيانًا يكون هذا الاستقرار لصالح الاتجاه الاشتراكى ، كما هو الحال فى السويد والنرويج والدانمارك ، أو لصالح الاتجاه الوسط المعتدل ، كما هو الحال فى إيطاليا ، أو لصالح اليمين ، كما هو الحال فى فرنسا حتى سنة ١٩٨١ ، وأيسلنده . بغير هذا يؤدى تعدد الأحزاب إلى عدم الاستقرار الذى يسود هولنده وفنلنده والذى ساد فى فرنسا فى ظل الجمهورية الرابعة (من ١٩٤٦ إلى ١٩٥٨) .

غير أن هذه الميزة الأساسية لنظام الحزب المسيطر ، تقابلها ثلاثة عيوب رئيسية تشوب وتترتب على سيطرة حزب على الحياة السياسية :

– يؤدى نظام الحزب المسيطر إلى انعدام الدافع المنشط للحياة السياسية والوصول إلى حالة عجز عن الحركة . ذلك أن استقرار حزب واحد فى السلطة لعدة سنوات ، وشعوره بالثقة والارتياح نتيجة مساندة غالبية الناخبين له يؤدى إلى ركود وفتور الحزب عن الحركة والنشاط . إن المعارضة هى التى تحفز على محاولة إدخال تحسينات ، فبغير معارضة لا يمكن إحراز تقدم . وبعبارة أخرى يؤدى الحكم بغير منافسة إلى اختفاء المواهب الخلاقة .

– يؤدى نظام الحزب المسيطر إلى نقل العمل السياسى إلى أرضيات أخرى . فاقتناع الجماهير وأصحاب المصالح بعدم جدوى العمل من خلال الأحزاب يؤدى إلى نقل النشاط السياسى إلى مواقع أخرى غير الموقع التقليدى ، المتمثل فى الحوار داخل البرلمان ، وهو حوار يعتمد أساسًا على التنظيمات الحزبية . وتحاول المعارضة أن تعبر عن مصالحها وتحقق أهدافها بطرق مختلفة . فقد يقوم رجال الأعمال بممارسة ضغوط على الحزب المسيطر ، كما كان يحدث فى السويد ، حيث كانت تقوم أوساط رجال الأعمال بالضغط والتأثير على الحزب الاشتراكى . وفى فرنسا ظل اليمين مسيطرًا على الحكم منذ سنة ١٩٥٨ حتى سنة ١٩٨١ ، وخلال هذه الفترة كانت نقابات العمال تعوض عجزها عن الوصول إلى السلطة ، بالضغط على اليمين

المسيطر عن طريق الاضرابات والمفاوضات . وبهذا تتحول أحزاب المعارضة إلى جماعات ضغط أو جماعات ذات مصالح تحاول التأثير فى اتخاذ القرارات السياسية بوسائل مختلفة .

ومعنى هذا أن النشاط البرلمانى الذى يتميز بالعلنية والوضوح ، والذى يحظى باحترام الرأى العام ، لأنه يتم تحت بصره وسمعه ، ومن ثم فهو خاضع لمراقبة من الشعب صاحب السيادة ، هذا النشاط البرلمانى ، يتقلص ويحل محله نشاط جماعات الضغط الذى يعيبه أنه يتم فى سرية وفى الدهاليز ، وبعيدًا عن بصر وسمع الرأى العام ، ويعتبر هذا تراجعًا وتقهقرًا فى النظام السياسى غير مرغوب فيه . حقًا إن كثيرًا من جماعات الضغط ، خاصة النقابات العمالية تمارس نشاطها بطريقة علنية واضحة ومفتوحة ، ولكن إحلال المفاوضات السرية والضغوط الخفية محل الوسائل الصريحة الواضحة فى تصارع المصالح يمثل خطرًا كبيرًا . وينتهى هذا الوضع إلى إحلال اللوبى ، أى وسائل جماعات الضغط محل الحوار البرلمانى ، أى استبعاد حكومة الأحزاب Le gouvernement des partis وقبول حكومة اللوبى أو جماعات الضغط . Le gouvernement des lobbies

– أخيرًا يؤدى نظام الحزب المسيطر إلى التخلى عن الرضا كأساس للنظام السياسى نتيجة لإقصاء قطاع من الرأى العام عن السلطة لسنوات عديدة .

إذ يؤدى نظام الحزب المسيطر إلى تربع حزب واحد على السلطة لمدة طويلة مبعدًا نصف الرأى العام تقريبًا عن السلطة . وهذا القطاع المستبعد يكون يائسًا تمامًا من الوصول إلى السلطة نتيجة لتمتع الحزب المسيطر بمركز قوى . وهنا يكمن خطر كبير . إذ تؤدى حالة اليأس هذه التى تصل إليها الأحزاب المعارضة ، إلى أن تعتبر هذه الأحزاب الحزب المسيطر مجسدًا للنظام . وبدلا من أن تعمل المعارضة من خلال النظام لتحقيق أهدافها تجد نفسها مضطرة إلى مناهضة النظام بأسره والعمل

ضده . وهذا الوضع يحمل مخاطر كبيرة على النظام القائم وعلى الحزب المسيطر وعلى المجتمع بأسره .

(ب) الحزب شديد السيطرة Le parti Ultra-dominant

يكمن الخلاف الأساسى بين نظام الحزب المسيطر العادى ، ونظام الحزب شديد السيطرة فى حجم الحزب المسيطر ، وعدد أصوات الناخبين التى يحصل عليها ، ونسبة المقاعد التى يحتلها داخل البرلمان . فالحزب المسيطر العادى لا يتعدى ما يحصل عليه نسبة الأربعين فى المائة من الأصوات التى تم الإدلاء بها ، إلا فى حالات نادرة استثنائية . من هذه الحالات الاستثنائية السويد من سنة ١٩٤٠ إلى سنة ١٩٤٤ ، والنرويج من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٦١ ، وفرنسا من سنة ١٩٦٨ إلى سنة ١٩٨١ .

هذا الاستثناء هو القاعدة العامة بالنسبة للحزب شديد السيطرة . بمعنى أنه فى حالة الحزب شديد السيطرة يحصل الحزب المسيطر على الأغلبية المطلقة من الأصوات أو أكثر . كما يفوز بأكثر من نصف عدد مقاعد البرلمان . ولقد ظل حزب المؤتمر فى الهند لفترة طويلة حزبًا شديد السيطرة ففى انتخابات ١٩٥١ – ١٩٥٢ ، حصل حزب المؤتمر على ٣٦٤ مقعدًا من مقاعد مجلس الشعب البالغ عددها ٤٨٩ . وفى انتخابات سنة ١٩٥٧ ، حصل على ٣٦٥ مقعدًا من ٤٩٤ مقعدًا ، وفى انتخابات سنة ١٩٦٢ ، حصل على ٣٦١ مقعدًا من ٤٩٤ مقعدًا . وفى انتخابات سنة ١٩٦٧ ، حصل على ٢٧٥ مقعدًا من ٥٠٧ مقاعد .

وعلى أثر هذا التراجع فى انتخابات سنة ١٩٦٧ ، انقسم حزب المؤتمر إلى جناحين ، حزب المؤتمر القديم ، وحزب المؤتمر الجديد . واختفى نظام الحزب شديد السيطرة لفترة ، ثم عاد على أشده فى انتخابات سنة ١٩٧١ ، حيث حصل على ثلثى مقاعد مجلس الشعب . غير أن حزب المؤتمر هُزم فى انتخابات سنة ١٩٧٧ ،

يعتبر حزب المؤتمر فى الهند وبعض أحزاب دول إفريقيا ، وأحزاب بعض دول أوربا الشرقية ، أمثلة واضحة لنظام الحزب شديد السيطرة ، وهذا النظام يعتبر وسطًا بين نظام تعدد الأحزاب ، ونظام الحزب الواحد . ففى نظام الحزب شديد السيطره توجد عدة أحزاب تتنافس فى الانتخابات . ولكن من بين هذه الأحزاب يوجد حزب يتفوق بوضوح على منافسيه ، ويضمن بصفة مستمرة ومنتظمة الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين . كما يضمن أغلبية المقاعد داخل البرلمان بمفرده . ويكون الأمل فى إبعاده عن السلطة مستحيلا . ومن ثم فإنه فى ممارسته للسلطة يتمتع بمركز ثابت ومستقر يجعله فى وضع شبيه بوضع الحزب الواحد .

ولكن برغم ذلك فإن الأحزاب الأخرى ليست ممنوعة ، بل إنها مشروعة . ويمكنها ممارسة نشاطها بحرية . وتحظى بثقة وأصوات عدد لا بأس به من الناخبين . وعلى ذلك فإن الحزب شديد السيطرة يواجه معارضة وانتقادات ، على عكس وضع الحزب الواحد الذى لا يسمح لأصوات أخرى أن ترتفع . أى أنه فى ظل نظام الحزب شديد السيطره يوجد حوار ورقابة ، وهذه السمة تحيط النظام بجو شبيه بالجو الذى يحيط بنظم تعدد الأحزاب .

وقد لوحظ أن الحزب شديد السيطرة فى الدول الأفريقية ، يتمادى فى استغلال مركزه ووضعه بالنسبة لبقية الأحزاب ، ولذا فقد عمدت بعض دول أفريقيا إلى التحول من نظام الحزب شديد السيطرة إلى نظام الحزب الواحد ومن هذه الدول فولتا العليا والنيجر ومالى وموريتانيا . .

وهذا التحول من الحزب المسيطر إلى الحزب الواحد مؤسف . وذلك لأن الحزب المسيطر يعمل فى ظل تعدد الأحزاب . مما يجعل نظام الحزب المسيطر متفقًا مع ظروف الدول النامية . ذلك أنه يجنب الدول النامية خطر التحول إلى الدكتاتورية التى يؤدى إليها بالضرورة نظام الحزب الواحد ، دون أن يعرض الدولة

النامية إلى الانقسامات الشديدة التى قد تتولد عن تعدد الأحزاب ، لأن تركيب المجتمعات النامية ، ينطوى على عناصر عديدة ومتنوعة ، قد يؤدى تركها أن تعمل دون سيطرة حزب إلى تهديد وحدتها الوطنية واستقرارها الحكومى .

الفرع الثانى

النظم غير التنافسية

Les systèmes non compétitifs

يحتل نظام الحزب شديد السيطرة آخر درجة فى منحنى تدرج التنافس بين الأحزاب ، ويعتبر على الحدود بين النظم التنافسية والنظم غير التنافسية . وقد أوضحنا أن نظام الحزب شديد السيطرة إذ أساء استغلال مركزه بين الأحزاب الأخرى ، فإنه يقترب كثيرًا من نظام الحزب الوحيد الذى لا يسمح بإقامة أحزاب أخرى ، ولا يتيح الفرصة للتنافس ، ومن ثم فإن نظام الحزب الواحد ، هو نظام يجعل الحزب الوحيد محتكرًا للعمل السياسى . ولذا يمكن أن يقال إن النظم غير التنافسية هى نظم الحزب الواحد ، أو إن التعبيرين (تعبير النظم غير التنافسية ، وتعبير نظم الحزب الواحد) مترادفان .

تتفرع نظم الحزب الواحد إلى عدة فروع ، وهذه الفروع تختلف بعضها عن بعض باختلاف معنى ودور وأيديولوجية الحزب . وعلى هذا الأساس توجد نظم الحزب الواحد الماركسية ، ونظم الحزب الواحد الفاشستية ، ونظم الحزب الواحد فى الدول النامية .

١ – الحزب الواحد الشيوعى :

يعتبر الحزب فى تحليل كارل ماركس ولينين ، تعبيرًا سياسيًّا عن طبقة اجتماعية . إذن بمجرد قيام الثورة ، وتوحيد المجتمع ، وإلغاء الطبقات ، واختفاء الصراعات بين هذه الطبقات فلا ضرورة لوجود أكثر من حزب واحد فى أى مجتمع بلا طبقات ، ولا يوجد أى مبرر لوجود عدة أحزاب . بمعنى أن المجتمع الإجماعى أى غير المنقسم يحتم تبنى نظام الحزب الواحد .

٢ – الحزب الواحد الفاشيستى

إن تبرير نظام الحزب الواحد الفاشيستى يختلف تمامًا عن تبرير نظام الحزب الواحد الشيوعى . إذ يفسر منظِّرو الفاشستية سبب تبنى نظام الحزب الواحد ، بأنه يرجع إلى التخلى عن مبدأ حياد الدولة السياسى . فالدولة الليبرالية دولة محايدة ، تقبل تبادل وجهات النظر ، وتداول السلطة بين أصحاب المذاهب المختلفة . أما الدولة الفاشستية ، فهى دولة تحمل فكرًا معينًا ، وتدافع عنه ، ولا تقف موقف الحياد ، ويعبر عن هذا الموقف الجديد للدولة الفاشستية بأنها دولة حاملة لمثل عليا "L'E' at porteur d'idéaux"

ويؤكد موسوليني أن « الدولة الليبرالية » ، لا توجه التقدم المادى والمعنوى للجماعات ، ولكنها تقتصر على تسجيل النتائج التى يصل إليها المجتمع . أما الدولة الفاشستية ، فهى دولة واعية لها إرادة وتدافع عن قيم أخلاقية . فالدولة كما تتصورها الفاشستية وتحققها ، هى واقعة روحية وأخلاقية .

ويترتب على هذا أن حياد الدولة الليبرالية يسمح بتعدد الأحزاب ، لأن الدولة العلمانية تحترم كل الأفكار والمذاهب والأحزاب . غير أن الأمور تختلف فى ظل

الدولة الفاشستية التي تعلن أنها تدافع عن أيديولوجية معينة ؛ إذ يؤدى هذا إلى عدم قبول أحزاب أخرى غير حزب الدولة . فالدولة الشمولية ليست دولة متسامحة ، ومن ثم فهى تتبنى نظام الحزب الواحد ، ولا تقبل أى حلول أخرى بديلة .

٣ - الحزب الواحد فى دول العالم الثالث :

تتبنى كثير من دول العالم الثالث نظام الحزب الواحد . وتختلف هذه الدول فى تبريرها لتبنى نظام الحزب الواحد ، فهى أحيانًا تستند إلى الرغبة فى الحفاظ على الوحدة الوطنية ، موضحة أن تعدد الأحزاب يهدد بانقسامات قبلية ومحلية . وتثير هذه الدول أيضا أن جهود التنمية الاقتصادية يجب تعبئتها جميعًا من أجل مصلحة الدولة ، ومن ثم لا تسمح بتفرق الجهود فى صورة أحزاب . ومن المبررات التى تبرزها دول العالم الثالث للدفاع عن نظام الحزب الواحد ، عدم كفاية وكفاءة النخبة السياسية الإدارية القادرة على تبنى وتسيير نظام تعدد الأحزاب بسلام ، وبشكل يفيد المجتمع .

دور الحزب الواحد :

يؤدى الحزب الواحد دورًا رئيسيًّا فى جميع أشكاله أى سواء أكان شيوعيًّا أم فاشستيًّا أم فى دولة نامية . وهذا الدور هو الاحتفاظ بالاتصال بين القادة والجماهير ، ويعتبر هذا الدور هامًّا ، لأن الانتخابات والبرلمانات تغدو خالية من معناها المعترف به فى الديمقراطيات الغربية ، ولا تؤدى هذه النظم أىّ دور فعال فى ظل نظام الحزب الواحد ، فى حين يقدم الحزب بتشكيله الهرمى وخلاياه المنتشرة فى المجتمع إلى نشر الدعاية لأفكار القادة بين الجماهير ، كما يعتبر الحزب وسيلة يتعرف بها القادة

على ردود فعل القاعدة الجماهيرية بالنسبة للسياسة التى يتبعها الحزب .

فى ظل أى نظام تنافسى للأحزاب ، تكرس الأحزاب نفسها للانتخابات وللأعمال البرلمانية التقليدية ، أما فى النظم غير التنافسية ، فإن الأحزاب تقوم بوظائف أخرى متعددة ، ومتنوعة . خاصة إذا كان النظام شموليًا يراقب كل أنشطة المجتمع .

ففى النظم الشيوعية يعتبر الحزب الوحيد هو الطليعة الثورية والنخبة الواعية التى تتعهد بإقناع الجماهير ، والأداة المحركة للمجتمع فى جميع المجالات والأنشطة الجماعية .

أما الحزب الفاشستى فلا يهدف إلى إيقاظ الوعى السياسى لدى الجماهير ، وإنما يتوجه إلى العواطف ولا يخاطب العقول ، وباعتباره تنظيمًا عسكريًا ، فإنه يهتم فى المقام الأول بالأمن والبوليس ، ولذا يقوم بتشكيل جهاز يتولى حراسة القادة .

أما فى الدول النامية فيركز الحزب الواحد على تعبئة الجماهير ، ويستخدم فى تنمية الشعور بالوحدة الوطنية . وإقناع الجماهير بشرعية سلطة القادة ، ودفع المواطنين للمساهمة فى الحياة السياسية .

مكانة الحزب الواحد فى الدولة :

تتوقف المكانة التى يشغلها الحزب الواحد فى الدولة ، على ثقل الحزب بالنسبة لأجهزة الدولة الأخرى التى تتقاسم معه السلطة .

وقد لاحظ أحد الباحثين أنه فى كل دولة – يسير نظامها السياسى بلا معارضة – توجد عادة ثمانية أجهزة وهى : الحزب ، والجيش ، وإدارة الدولة والبوليس السياسى ، والبيروقراطية ، وتنظيمات الشباب ، ولجنة الخطة ، والنقابات ، وأن أحد هذه الأجهزة المركزية يفرض نفسه باعتباره الجهاز

الرئيسى appareil principal محولا الأجهزة الأخرى إلى أجهزة ثانوية appareils secondaires تعمل تحت سيطرته وسلطته .

وهذا الجهاز الرئيسى يختلف من دولة إلى أخرى ، فهو فى الاتحاد السوفيتى الحزب ، وفى الدكتاتوريات العسكرية يكون الجهاز الرئيسى هو الجيش ، وفى ألمانيا النازية كان الحزب يقوم بوظائف أساسية . أما فى إيطاليا الفاشستية فقد كان دور الحزب محدودًا .

فى ختام دراسة نظام الحزب الواحد ، لا يفوتنا أن نذكر أن الحزب الواحد يعتبر أساسًا لنظام دكتاتورى ، وإن كان هذا النظام الدكتاتورى مؤقتًا فى بعض الأحيان . وهذه الدكتاتورية التى ترتكز على الحزب الواحد ، يمكن أن تكون دكتاتورية ثورية ، كما يمكن أن تكون دكتاتورية محافظة . الدكتاتورية الثورية تدفع التطور وتعمل على ميلاد نظام اجتماعى جديد . أما الدكتاتورية المحافظة فتقف فى وجه التطور وتحافظ بالقوة على النظام التقليدى .

القسم الثانى

جماعات الضغط

أهمية جماعات الضغط

تلعب جماعات الضغط دورا تتزايد أهميته فى جميع الدول ، سواء من حيث التأثير على اتخاذ القرارات . أم من حيث التأثير على بنيان وهيكل السلطة السياسية . ولذا فقد نبه الفقه الحديث إلى ضرورة اتباع منهج جديد فى دراسة جماعات الضغط ، فلا يكفى الوقوف عند تحليل المؤسسات ، وإنما يتعين دراسة كيفية سير وتحرك السياسه .بعبارة أخرى نبين للمتخصصين فى العلوم السياسية أن الدراسات الوصفية للمؤسسات L'approche descriptive غير مجدية لأنها شكلية أكثر مما يجب ولا تهتم بمجريات الأمور ، كما أنها بعيدة عن الواقع . فالواقع أن القرارات التى تتخذها السلطات السياسية ، هى نتاج العلاقة بين قوى الجماعات التى يهمها القرار . وهذا الواقع جدير بالبحث وأولى بالعناية لمحاولة فهم ما يجرى على المسرح السياسى . وإذا كان هذا هو الهدف من الدراسات الحديثة فإنه يتعين

الاهتمام بعملية اتخاذ القرار أكثر من الاهتمام بشكل وتركيب المؤسسات ، أى إعطاء الأولوية للجماعات التي تسيّر السلطة وترغمها على اتخاذ القرارات وعدم الاقتصار على تحليل النصوص الدستورية التى تنظم سلطات الدولة . إن هذا المنهج الجديد الذي أدخلته المدرسة السلوكية الأمريكية ، يتسم بالديناميكية والواقعية ، ويحلها محل الجمود والشكلية ، اللذين يسمان المنهج الوصفى الذى يقف عند مجرد دراسة تركيب السلطة وتحليل شكل وهيكل المؤسسات العامة والخاصة .

إن أهم ما يميز جماعات الصغط عن الأحزاب السياسية هو ، كما سبق أن أوضحنا أن جماعات الضغط تكتفى بمجرد التأثير على السلطة من الخارج دون محاولة الوصول إليها أو ممارستها . أما الأحزاب فهدفها الرئيسى هو الوصول إلى كراسي الحكم وممارسة السلطة سواء نجحت فى تحقيق هذا الهدف أم لا .

وتشمل جماعات الضغط هيئات عديدة ومتنوعة أهمها : النقابات المهنية ، والنقابات العمالية ، والجمعيات النسائية ، والهيئات المدافعة عن حرية التعليم أو علمانيته ، والنوادى ، وقدامى المحاربين ، والجمعيات الفكرية . ومنظمات الفلاحين ، والتجمعات الدينية ، وتنظيمات الشباب ، وجمعيات الأسر . . إلخ .

وسنقوم بدراسة ظاهرة جماعات الضغط فى خمسة فصول :

الفصل الأول : تعريف جماعات الضغط .

الفصل الثانى : جماعات الضغط والقوى السياسية الأخرى .

الفصل الثالث : تصنيف جماعات الضغط .

الفصل الرابع : وسائل نشاط جماعات الضغط .

الفصل الخامس: جماعات الضغط وهيكل السلطة .

تعريف جماعات الضغط

يمكن تعريف جماعة الضغط بأنها تنظيم قائم للدفاع عن مصالح معينة ، وهو يمارس عند الاقتضاء ضغطا على السلطات العامة ، بهدف الحصول على قرارات تخدم مصالح هذه الجماعة .

ويبين من هذا التعريف أنه يتعين توافر شروط ثلاثة لكي تعتبر الجماعة من جماعات الضغط :

أولا : وجود علاقات ثابتة بين أعضاء الجماعة ، أى وجود تنظيم،

ثانيًا : توفر شعور يوحد أفراد التنظيم من أجل الدفاع عن مصالح معينة .

ثالثًا ، وأخيرًا : قدرة الجماعة على ممارسة ضغط على السلطات العامة لتحقيق مصالحها .

بالتأمل فى الشروط التى يجب توافرها فى جماعة الضغط يتضح أن ظاهرة

جماعات الضغط ظاهرة قديمة . فبعض القواعد التى تفرضها سلطات الدولة وتفرغها فى قالب قانونى ، قد تؤدى إلى التضييق على طبقة اجتماعية أو الإضرار بمصالحها ، وقد تكون مكلفة بشكل باهظ لممارسى مهنة معينة ، وقد تكون عائقًا أمام المفكرين أو الكتاب أو أنصار مذهب معين . ومن هنا يلزم أن يتدخل أصحاب المصلحة لدى سلطات الدولة ، لشرح وجهة نظرهم ، والدفاع عن مصالحهم . ويأخذ التدخل من جانب الجماعات المختلفة أشكالاً متباينة ، تختلف باختلاف مركز الجماعة داخل الدولة ، وباختلاف الوسائل المستخدمة للتأثير على السلطة .

وبرغم أن ظاهرة جماعات الضغط ظاهرة قديمة ، فإن تزايد أهميتها فى السنوات الأخيرة من الناحية العملية والنظرية يحتاج إلى تبرير . ولعل أهم سبب وراء ازدياد أهمية جماعات الضغط ، هو تطور ونمو وظائف الدولة ، وتدخلها فى مجالات كثيرة كانت بعيدة عنها فى ظل الدولة الليبرالية خلال القرن التاسع عشر ، وتعد جماعات الضغط بالمئات فى فرنسا اليوم ، على حين يصل عددها إلى عدة عشرات من الآلاف فى الولايات المتحدة . وأمام قوة بهذه الضخامة لم يكن من الممكن تجاهل الظاهرة ، ولذا فقد واجهتها الدول المختلفة بأساليب متنوعة .

وقد اختلفت وجهات النظر فى تقييم انتشار ظاهرة جماعات الضغط . فبينما يذهب البعض إلى اعتبار الظاهرة ازدهارًا للديموقراطية ، يراها البعض الآخر دليلا على انتشار الفساد فى السياسة .

أما من يعتبر جماعات الضغط ظاهرة ديموقراطية ، فهو يرى أن الديموقراطية الحقيقية هى تلك التى لا تضع عقبات كئود أمام القوى السياسية أيًا كانت طبيعتها سواء أكانت قوى اقتصادية ، أم اجتماعية ، أم روحية ، أم فكرية ، ويتعين على

سلطات الدولة الاستجابة للرغبات النابعة من الأمة لأن هذا هو معنى الديموقراطية .

وأما من يعتبر انتشار ظاهرة جماعات الضغط دليلاً على تفشى الفساد فى السياسة ، فهو ينظر إلى تأثير جماعات الضغط على اتخاذ القرارات عن طريق الوسائل المتعددة التى تستعملها باعتباره انتصارًا للقوى القادرة على الضغط على السلطات السياسية ، ومن ثم فإن هذا يعنى أن قوة المال أو التهديد هما اللذان يسيطران على السياسة . ويعد هذا تراجعًا للديموقراطية التى تقوم على المساواة باعتبارها ركيزتها الأساسية .

والحقيقة أن توفير وسيلة للتعبير عن المصالح الخاصة ، مسألة ضرورية ولا تتعارض مع الديموقراطية ، ولكن ترك نشاط جماعات الضغط بلا تنظيم ، قد يؤدى إلى إفساد الحياة السياسية ، ومن ثم تهديد الديموقراطية وإقرار سيادة الأقوى ، ولذا فإن الحل الأمثل هو السماح لجماعات الضغط بممارسة نشاطها فى التعبير عن المصالح المختلفة ، ولكن يتعين إخضاع هذا النشاط لتنظيم بحيث يتم النشاط علانية ، وفى إطارات محددة يبينها القانون ، وفى حدود تحول دون الانحراف أو إفساد الحياة السياسية .

يعبر الفقهاء والساسة عن جماعات الضغط باصطلاح لوبى Lobby فى كثير من الأحيان . وتستحق كلمة لوبى منا وقفة لتوضيحها . لوبى Lobby ، كلمة إنجليزية تعنى ردهة أو دهليز أو قاعة انتظار . وفى البداية كان أصحاب المصالح ينتظرون رجل السياسة ، سواء الوزير أو عضو البرلمان فى ردهات البرلمان ، لتقديم طلباتهم للوزير أو عضو البرلمان . ومن هنا نشأ اصطلاح لوبى Lobby . الذى أصبح اليوم يعنى كل نشاط يمارسه أى شخص لدى السلطات العامة أيًّا كانت ، بهدف الضغط عليها ، أو التعبير عن مصلحة معينة .

ويعنى اصطلاح لوبى Lobby أيضًا الأشخاص أو الجماعات التى تمارس هذا النشاط ، أى التى تعبر عن مصالح خاصة ، وتمارس تأثيرا على رجال السياسة .

وقد يهدف تدخل جماعات الضغط فى الحياة السياسية إلى الضغط على الهيئات المختصة لإصدار تشريع أو لمنع إصدار تشريع . ويتم هذا النشاط فى مواجهة جميع سلطات الدولة العامة سواء أكانت سياسية أم إدارية أم قضائية . وفى الولايات المتحدة ، حيث يعتبر نشاط جماعات الضغط مشروعا ومقننًا ومنظمًا ، تمارس جماعات الضغط أو اللوبى أنشطتها بصفة أساسية فى واشنطن ، وعلى وجه الخصوص لدى الكونجرس أى البرلمان الأمريكى . ولعل نجاح جماعات الضغط فى التأثير على قرارات الكونجرس ، هو السبب وراء إطلاق اسم المجلس الثالث على جماعات الضغط . أى أن جماعات الضغط اعتبرت مجازًا مجلسًا ثالثًا من مجالس الكونجرس الذى يتكون من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ .

وجدير بالذكر أن الجماعات ذات المصالح ، ليست كلها جماعات ضغط إذ لا تتحول الجماعة إلى جماعة ضغط إلا عندما تمارس ضغطًا على السلطات العامة للوصول إلى قرار يحقق مصلحة لها . وتعتبر البنوك والمصانع الكبرى وشركات التأمين جماعات لها مصالح خاصة ، وهى تتحول إلى جماعات ضغط حتى ولو كانت مؤممة ، لأنها قد تتدخل لتطلب من الدولة أن توفر لها مزيدًا من الحرية أو لتخفف من مركزية إدارة المشروعات المؤممة . وتعتبر جماعات الضغط فى هذه الحالة جماعات ضغط عامة groupes de pression puplics

ولفكرة جماعات الضغط فى الدول الشيوعية معنى يختلف عن معناها ودورها فى الدول الرأسمالية . فالدولة فى البلدان الشيوعية تلعب دورًا هاما فى الاقتصاد ، ولذا فإن أهم جماعات الضغط ، هى جماعات ضغط عامة groupes de pression publics

فالقطاع الاقتصادى العام يمارس ضغطاً على سلطات الدولة لتحقيق مطالبه.
ولكن إلى جانب الضغط الذى يمارسه القطاع العام الاقتصادى، يوجد نشاط ضغط تمارسه النقابات ومنظمات الشباب، والجمعيات النسائية، وتنظيمات الأحياء على الحزب الوحيد وهو الحزب الشيوعى. ومن المعروف أن كل عضو فى الحزب، هو عضو أيضاً فى أحد التنظيمات الموازية للحزب المشار إليها. ويعتبر هذا النظام وسيلة فعالة لإحكام رقابة الحزب على الأنشطة الأخرى، ونشر الأيديولوجية التى يعتنقها على نطاق واسع فى جميع قطاعات الشعب. ويعتبر الاتحاد السوفيتى والصين وفيتنام أفضل نماذج لهذا النظام.

الفصل الثانى

جماعات الضغط والقوى السياسية الأخرى

تعتبر القوى السياسية ظاهرة اجتماعية ، وكل ظاهرة اجتماعية بطبيعتها لا تتسم بالاستقرار وإنما هى فى حالة تطور دائم . كما أن كل قوة سياسية تؤثر وتتأثر بالقوى الأخرى ، فلا توجد قوة سياسية معزولة عن المجتمع أو عن غيرها من الظواهر الاجتماعية السياسية . فلا يمكن للأحزاب السياسية تجاهل الرأى العام ، وجماعات الضغط ليست بعيدة عن الأحزاب ، كما أن الرأى العام ليس معزولا عن الفكر أو الأيديولوجيات .

إن تأثير الجماعات ذات المصالح على السياسة ، وتحولها إلى جماعات ضغط ، يأتى أساسًا من مساهمتها أو تأثيرها على إصدار القوانين واللوائح .

وسنقوم بدراسة جماعات الضغط والقوى السياسية فى فرعين : الفرع الأول ، جماعات الضغط والسياسة ، والفرع الثانى ، مكان جماعات الضغط من القوى السياسية الأخرى .

الفرع الأول
جماعات الضغط والسياسة

يرجع اشتراك جماعات الضغط فى النشاط السياسى إلى أحد سببين :

السبب الأول : أن يجد أصحاب المصلحة – أعضاء جماعة الضغط – أنفسهم فى وضع يستحيل عليهم فيه حل مشاكلهم بالوسائل الخاصة التى بين أيديهم ، بمعنى أن معونة سلطات الدولة تكون ضرورية ولا غنى عنها لحل مشاكل جماعة الضغط . ومثال ذلك ضرورة الحصول على معونة الدولة لبناء مسجد ، أو تشييد مدرسة ، أو شق طريق . . إلخ .

السبب الثانى : عدم رضا أصحاب المصالح عن طريقة سير الأمور ، وعن الأوضاع القانونية فى المجتمع . ويدفع هذا الشعور بعدم الرضا أصحاب المصالح ، إلى السعى لتعديل النظام القانونى ، بالضغط لإصدار تشريعات ولوائح جديدة . والأمثلة على ذلك عديدة منها صعوبة استيراد مواد أساسية ، نتيجة لأن النصوص القانونية تضع قيودًا شديدة على استيرادها ، ومنها التضييق على نشاط بعض الشركات ، ومنها ارتفاع الضرائب بشكل مبالغ فيه بالنسبة لبعض الأنشطة الضرورية لتنمية المجتمع . فى كل هذه الحالات تضطر جماعات الضغط للتدخل لتعديل النصوص القانونية التى تقف عقبة فى وجه نشاطها والتى قد تكون أيضًا عقبة تحول دون تنمية المجتمع .

وسواء أكان سبب تدخل جماعات الضغط هو أن معونة الدولة لازمة ، أم كان السبب هو إزالة العقبات القانونية ، فإن المشكلة تنتقل من نطاق العلاقات الخاصة إلى نطاق العلاقات العامة أى إلى مجال السياسة .

ومع أن جماعات الضغط تدخل فى مجال السياسة ، فإنه يمكن التمييز بين مجموعتين كبيرتين من جماعات الضغط من حيث موقفها من المشاكل الوطنية الكبرى : المجموعة الأولى ، لا تتخذ أى موقف حيال الصراعات الوطنية الكبرى مثل إعلان الحرب والمشاكل المتصلة بالعلاقات الخارجية ، وإنما يتركز اهتمام هذه الجماعات فى تحقيق مصالحها الخاصة والمباشرة . أما المجموعة الثانية ، من جماعات الضغط فلا تتردد فى اتخاذ موقف من المشاكل الوطنية أى أنها تبدى رأيها فى موضوعات الساعة التى تواجه الدولة ، ويندرج تحت هذه المجموعة الثانية النقابات ، وأصحاب المشروعات الصغيرة ، وإن كان موقف أصحاب المشروعات الصغيرة والتجار يتسم بالاعتدال ، ويميل إلى الاتجاه المحافظ فى أغلب الأحيان .

ويلاحظ أن النقابات تلعب دورًا هامًّا فى المسائل التى تهم الأمة ، وهذه الظاهرة موجودة فى كل دول العالم . ذلك أن نشاط النقابات يهدف إلى أبعد من مجرد تحقيق مصالح أعضاء النقابة ، إنه يذهب إلى مدى أبعد من ذلك ، ويرمى إلى تقدم المجتمع وتحقيق مصلحة الدولة كلها . وعلى سبيل المثال لقد تدخلت النقابات البريطانية بشكل فعال فى مشكلة التسليح النووى .

إن الدور المتزايد الذى تلعبه جماعات الضغط ، وبوجه خاص النقابات فى السياسة العامة للدولة محل نظر ويعارضه بعض المفكرين والساسة . إذ يرى هؤلاء أن النقابات يحسن أن تحدد نشاطها فى الدفاع عن المصالح التى تمس أعضاء النقابة مباشرة . وذلك لأن انشغال النقابيين بالمشاكل الوطنية الكبرى يؤدى إلى انصرافهم عن هدفهم الأساسى ، ومن ثم فإنهم يسيئون الدفاع عن مصالح النقابة . غير أنه من الصعب قبول وجهة النظر هذه ، نظرًا لأن المشاكل السياسية والاجتماعية معقدة ومتشابكة . ومن ثم فإن عزل النقابة عن بقية المجتمع ، ومطالبتها بحصر نشاطها وتفكيرها فى مصالحها المباشرة ، يؤدى إلى شل النقابات وعجزها . إن أى

مشكلة سياسية لا يمكن حلها إلا بالارتفاع والنظر إلى المشكلة من أعلى للتعرف على أسبابها . فأجور العمال مسألة مرتبطة بالميزانية وبالتعليم وبالتسليح . وعلى ذلك فخفض التسليح يعتبر مسألة مؤثرة بشكل مباشر على مطالب النقابات ومصالح أعضائها .

وهكذا فإن كل جماعات الضغط الأخرى ، مثل منظمات أصحاب الأعمال والنقابات المهنية والطبقات المتوسطة والممولين ، تجد نفسها مضطرة إلى مناقشة المسائل المتعلقة بالإصلاحات الاجتماعية والسياسية الكبرى . فمن المنطق أن كل مشكلة جزئية ، تؤدّى بالضرورة إلى مناقشة الموقف العام ، وأن أى تحسن أو حل للجزء ، يعتمد على التحسين الكلى والحل الشامل لمشاكل المجتمع .

وجدير بالملاحظة أن المصالح التى تهم جماعات الضغط متنوعة ، كما أن ثقل الجماعات متباين ، فالشركات العملاقة ، والبنوك القوية ، والنقابات العمالية ، تأثيرها أقوى بكثير من تأثير الجماعات النسائية ، أو جمعيات آباء التلاميذ . وتختلف طبيعة النقابات كما يتباين ثقلها ، كنتيجة لمدى قوة الروابط التى تربط أعضاء جماعة الضغط ، فالعلاقات بين أعضاء النقابة العمالية أو المهنية ، أقوى من العلاقات بين أعضاء جمعية آباء التلاميذ أو الجمعيات الخيرية

تصل بعض جماعات الضغط إلى درجة من التنظيم بحيث يمكن اعتبارها مؤسسات دائمة مستقرة . فى حين لا تتوفر فى بعض جماعات الضغط الأخرى الشروط القانونية التى تجعلها مؤسسات . وهذه الجماعات الأخيرة تكون مؤقتة وغير ثابتة ، لأنها تعمل دون الاعتماد على إطار قانونى ، ولذا فهى أقرب إلى الحركات الفكرية منها إلى جماعات الضغط . فعلى سبيل المثال يمكن على أثر أحداث معينة أن تتحرك الأوساط الجامعية أو الزراعية أو العمالية لتتخذ موقفًا . هذه التحركات

تكون قوية ولكنها مؤقتة وتنحل بسرعة ، وذلك لأنها ليست منظمة ولا تملك وسائل مؤثرة قوية . ولذا تستطيع السلطات الرسمية أن تفرق هذه الحركات وتحتويها بسهولة .

الفرع الثانى
مكان جماعات الضغط من القوى السياسية الأخرى

تتأثر كل قوة سياسية بالقوى السياسية الأخرى وتؤثر فيها ، كما سبق أن أشرنا ، بحيث لا توجد قوة سياسية معزولة عن القوى السياسية الأخرى . ولذا يحسن أن نعرف ما هى القوى السياسية داخل المجتمع ، ثم نحدد مكانة جماعات الضغط من القوى الأخرى .

تعتبر قوة سياسية كل طاقة اجتماعية موجهة إلى السلطة ، إما لأن هذه الطاقة تمسك بالسلطة ، وإما لأنها تحرك السلطة . ويبين من هذا التعريف أن القوة السياسية هى طاقة اجتماعية متحركة ، ومن ثم فلا يمكن لإنسان أن يكون قوة سياسية إلا إذا إستقطب جماعة من الأفراد حوله ليصبح حركة اجتماعية . ومن ناحية أخرى يبدو من تعريف القوة السياسية أن السلطة هى محور القوة السياسية ، فلكى تعتبر القوة قوة سياسية ، يتعين أن يكون لها موقف من السلطة ولا يشترط أن يكون موقف القوة السياسية هو الرغبة فى تغيير الأوضاع ، فقد يكون هدف القوة السياسية المحافظة على ما هو قائم .

لقد تعددت القوة السياسية فى العصر الحديث ، وهى تتمتع بوسائل متنوعة تؤثر بها فى المجال السياسى ، ولكن بعض هذه القوى فقط تعتبر سلطة لأن السلطة يشترط لتوافرها أن يكون وراء القوة السياسية فكرة ، وأن تكون القوة قادرة على

فرض نظام اجتماعى ثابت ، وتنفيذ قراراتها بالقوة .

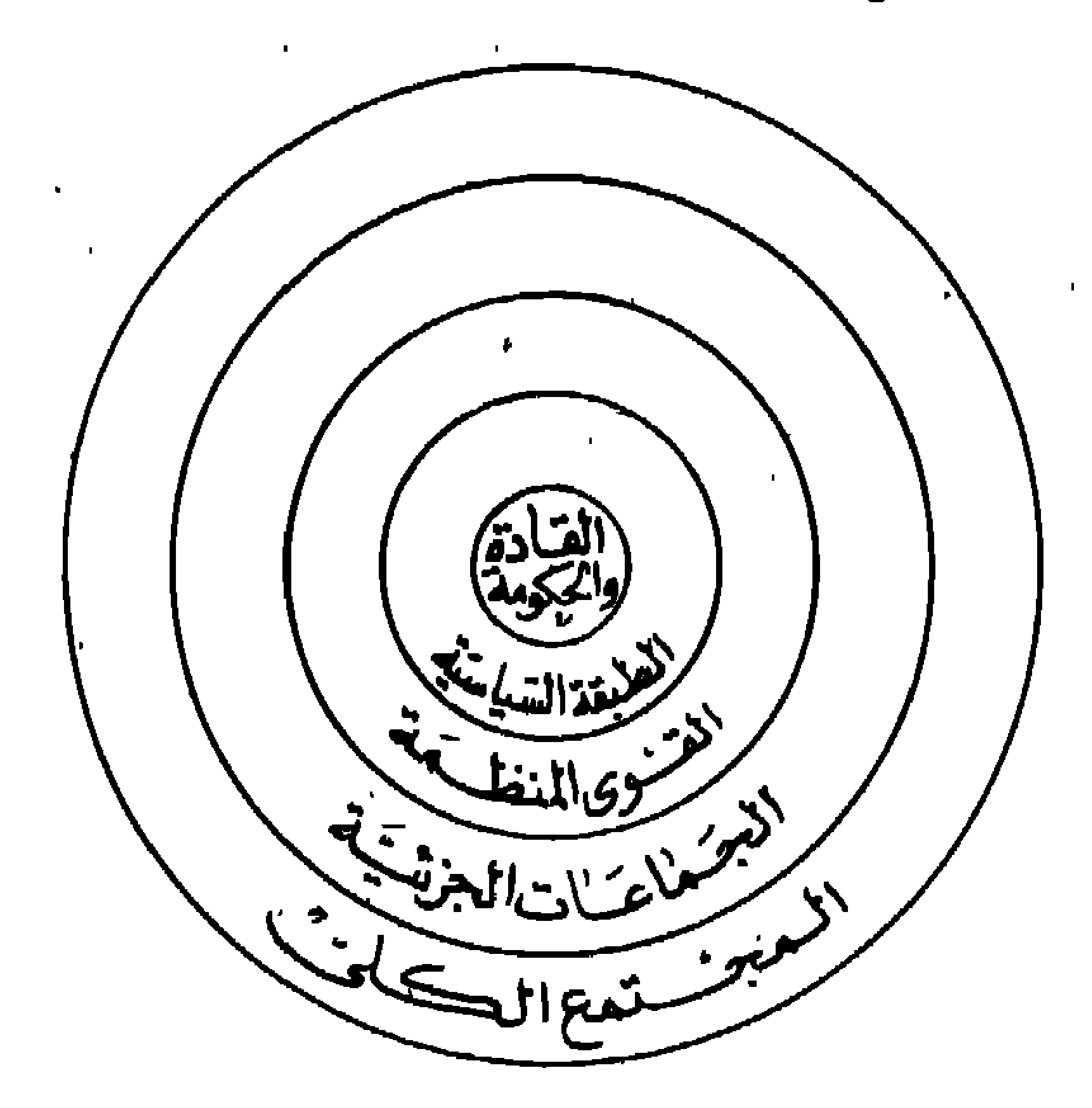
ويمكن التمييز بين نوعين من القوى السياسية : القوى السياسية المنظمة Les forces politiques organisées والقوى السياسية المنتشرة بلا تنظيم Les forces politiques diffuses وتندرج جماعات الضغط تحت القوى السياسية المنظمة . ذلك أن القوى السياسية المنتشرة بلا تنظيم ، هى تلك التى تستخلص من عقلية الأفراد ، دون أن يكون لها قاعدة قانونية محددة ، أى دون أن تكون مؤسسة . ولعل أهم صور القوى السياسية المنتشرة بلا تنظيم الرأى العام ووعى الطبقة . وهذه القوى المنتشرة تأثيرها محدود ، لأنها ليست منظمة ، ومن ثم لا يمكنها أن تناضل للوصول إلى هدف محدد . أما القوى المنظمة مثل الأحزاب وجماعات الضغط والصحافة فإنها تملك وسائل يمكن تنسيقها واستخدامها للتأثير وتحقيق الأهداف السياسية .

كما أن هناك علاقات بين القوى السياسية المنظمة والقوى السياسية المنتشرة ، فهذه الأخيرة هى محرك الحياة السياسية . وتدرك القوى السياسية المنظمة تمامًا أنها لا تستطيع إحراز نجاح إلا إذا لمست وعى المواطنين واستمالت الرأى العام .

وقد رتب الفقيه الكبير بيردو فى الرسم التالى القوى السياسية ، وحدد مكانة كل منها من مركز النظام ، الذى يتمثل فى القادة والحكومة . ونجد على الحدود الخارجية من مركز الجاذبية المجتمع ككل La société glo bale ، تليها الجماعات الجزئية Les groupements Particles ونجد فى مكانة أقرب من مركز النظام القوى المنظمة Les forces organisées ، ثم تأتى الطبقة السياسية La classe politique ، وفى وسط النظام أى فى مركز الجاذبية يظهر القادة والحكومة Leaders et gouvernement

وتعتبر جماعات الضغط إحدى القوى السياسية المنظمة ، وبذلك فهى ليست بعيدة عن مركز الجاذبية ، أى أنها تلعب دورًا هامًّا فى الحياة السياسية ، ومن أهم القوى السياسية المنظمة ، هيئة الناخبين ، والأحزاب السياسية ، وجماعات الضغط ، والصحافة ، والجيش .

تتخذ جماعات الضغط مواقف متباينة من الأحزاب السياسية ، وهذه المواقف تحدد كيفية تأثير جماعات الضغط على السلطات العامة . ويمكن التمييز بين خمسة مواقف تتخذها جماعات الضغط من الأحزاب . الموقف الأول هو الحياد حيال الأحزاب المختلفة . ونتيجة لذلك فإن جماعة الضغط تقيم علاقات مباشرة مع رجال السلطة دون وساطة أى حزب . وهذا هو الموقف الذى تتخذه المشروعات الخاصة الصغيرة ، ولعل أحسن مثال على ذلك هو الاتحاد الوطنى للفلاحين فى إنجلترا وويلز "The National Union Farmers of England and Wales"



أمّا الموقف الثانى ، فهو قريب من الموقف السابق ، ويتمثل فى مساندة رجال السلطة الذين يقدمون خدمات لجماعة الضغط بغض النظر عن انتمائهم الحزبى أو ميولهم الأيديولوجية . وهذا هو الموقف الذى تتخذه كثير من جماعات الضغط الفرنسية فى أثناء الانتخابات ، كما أنه هو ذات موقف النقابات الأمريكية ، فهى تتبع أسلوب مكافأة الأصدقاء ، ومعاقبة الأعداء . وتكون الانتخابات هى الفرصة المتاحة أمام النقابات لمنح المكافأة أو توقيع العقوبة . وهناك موقف ثالث يمكن أن تتخذه جماعة الضغط ، وهو إقامة علاقات مع حزب من الأحزاب ومناصرة الحزب بشكل عام ، وهذا هو الموقف الذى يتخذه اتحاد الصناعات البريطانية "The Federation of British industries"

إذ يقيم علاقة ثابتة مع حزب المحافظين ، بحيث يلتزم الحزب بمساندة الاتحاد ، كما يتعهد الاتحاد باعتباره أحد جماعات الضغط بتأييد الحزب ومساعدته . فى مثل هذه الحالات يستجيب الحزب لمطالب جماعة الضغط ، وتقدم جماعة الضغط مساهمة مالية تعضد بها الحزب . أما الموقف الرابع الذى يمكن أن تتخذه جماعة الضغط فهو تكوين حزب سياسى للدفاع عن مصالحها . وأوضح أمثلة على هذا الموقف نشأة حزب العمال البريطانى ، والحزب الاشتراكى النرويجى ، والحزب الاشتراكى السويدى . أخيرًا هناك موقف آخر لجماعة الضغط يمكن أن تسلكه إزاء الأحزاب ، وهو خضوعها التام لحزب قائم ، ويتيح هذا الموقف للحزب التغلغل فى أوساط اقتصادية وصناعية وثقافية مختلفة .

أنواع جماعات الضغط

لما كانت جماعات الضغط ، هى منظمات داخل المجتمع هدفها ممارسة نشاط عام ، والتأثير على السلطات السياسية ، فإنها تضم مجموعة متباينة الاتجاهات ومختلفة فى تركيبها ، ولذا فمن المستحسن محاولة تصنيف جماعات الضغط على الرغم من صعوبة القيام بهذه العملية ، ويقترح الفقهاء عدة تصنيفات لجماعات الضغط تختلف باختلاف المعيار الذى يؤخذ فى الاعتبار .

التصنيف الأول لجماعات الضغط يعتمد على أهمية عملية الضغط على السلطة بالنسبة للجماعة . فبعض الجماعات مهمتها الأساسية أو الوحيدة هى التأثير ، ومثالها الجمعية البرلمانية الفرنسية للدفاع عن حرية التعليم ، وكذلك اللوبى أو جماعات الضغط المؤسسة فى واشنطن . على حين توجد جماعات لا تمارس الضغط إلا بصفة عرضية وبشكل ثانوى إلى جانب نشاطها الرئيسى ، الذى قد يكون نشاطًا صناعيًا

أو زراعيًّا أو دينيًّا أو غير ذلك.. والأمثلة على هذه الجماعات عديدة : الأكاديمية الفرنسية ، والكنائس ، والجمعيات الأدبية ، وشركات التأمين ، والمصانع . . . إلخ . من هنا يمكن أن نقول إنه يمكن التمييز بين جماعات ضغط بحتة groupes de pression exclusifs وجماعات ضغط جزئية groupes de pression partiels

أما التصنيف الثانى الهام لجماعات الضغط ، فهو تصنيفها إلى جماعات ضغط عامة Groupes de pression Publies وجماعات ضغط خاصة . Groupes de Pression Privés إذ توجد داخل تنظيمات الدولة هيئات تمارس ضغطًا على هيئات أخرى ، وقد تزايدت جماعات الضغط العامة نتيجة لتدخل الدولة فى مجالات لم تكن تطرقها من قبل ، مما أدى إلى ازدياد الأجهزة والمنظمات التابعة للدولة . غير أن الفقه الكلاسيكى يرفض الاعتراف بوجود ضغط من داخل السلطة ، لأنه لا يزال يتمسك بوحدة الدولة ، ومن ثم لا يتصور إمكان ممارسة ضغط من وحدات السلطة بعضها على بعض .

ويعتمد التصنيف الثالث لجماعات الضغط على المصلحة التى تدافع عنها الجماعة ، ومن ثم يمكن التمييز بين جماعات ضغط ذات أهداف أيديولوجية des groupes à but idélogiques ، ويسميها البعض جماعات ذات فكر groupes d'idées ، وبين جماعات ضغط ذات مصالح مادية des groupes d'intérêts matériels

ويصادف هذا التصنيف صعوبات عند محاولة تطبيقه ، لأن الجماعات لا تعلن دائمًا عن طبيعة مصالحها ، وغالبًا ما تغلف الجماعات ذات المصالح المادية أهدافها بفكرة سامية حتى تلقى قبولا عند محاولة التأثير على السلطات .

وإذا أخذنا فى الاعتبار عدد الأفراد الذين تضمهم الجماعة ، يبرز لنا التصنيف

الرابع لجماعات الضغط ، وهو جماعات جماهيرية groupes de masses ، وجماعات قلة منتقاة groupes de cadres تسعى جماعات الضغط الجماهيرية إلى ضم أكبر عدد من الأفراد لأن ضخامة عدد المنضمين إليها يعتبر مصدر قوتها الرئيسى ، وهذا النوع من جماعات الضغط يحتاج إلى تنظيم قوى . والأمثلة عديدة على جماعات الضغط الجماهيرية فنقابات العمال والفلاحين ، وجماعات قدامى المحاربين ، والجمعيات النسائية ، كلها جماعات تضم أعدادًا هائلة من الأفراد . أما فى جماعات الضغط التى تتكون من قلة منتقاة ، فليس المهم هو عدد الأفراد المنضوين تحت لواء الجماعة ، وإنما المهم هو قوة المصلحة التى تمثلها جماعة الضغط سواء أكانت مصلحة مادية أم معنوية . ومثال جماعات القلة ، الجمعيات الفكرية والثقافية والنوادى .

أخيرًا يمكن تصنيف جماعات الضغط على أساس الوسائل الفنية التى تستخدمها للتأثير على السلطة ، وهذه الوسائل قد تكون مباشرة وقد تكون غير مباشرة . وستكون وسائل التأثير هذه هى موضوع بحثنا فى الفصل التالى .

وسائل نشاط جماعات الضغط

لكى تتمكن جماعات الضغط من التأثير على السلطة ، يجب أن تقيم شبكة من العلاقات الدائمة الثابتة مع الهيئات العامة . وفى أغلب الأحيان تكون هذه العلاقات ذات طبيعة شخصية ، وتتطلب حضور احتفالات واجتماعات ولقاءات ، إذ تعتبر هذه الاحتفالات واللقاءات فرصة للحديث ، ولإثارة موضوعات الساعة . ومن ناحية أخرى قد يكون نشاط الجماعة مباشرًا على السلطة . كما قد يكون غير مباشر ، بمعنى أن تتوجه الجماعة إلى الجمهور وتقنعه بوجهة نظرها وتنتظر من الجماهير أن تمارس ضغطًا على الحكومة . وبينما تفضل بعض الجماعات العمل فى سرية وهذا هو منهج الصناعات الكبرى ، تميل جماعات أخرى إلى العمل فى الضوء كما هو الحال بالنسبة للنقابات .

ولا شك أن الاتصال بأعضاء البرلمان ، يعتبر وسيلة هامة للضغط وتحقيق

أهداف الجماعات ومصالحها . ويتم هذا الاتصال قبل إجراء الانتخابات وفى أثناء الانتخابات ، كما يتم بعد إعلان نتيجة الانتخاب ومعرفة الفائزين . إن هذه الاتصالات قد تمثل خطرًا على استقلال أعضاء البرلمان ، وقد تحجب عنهم رؤية المصلحة العامة فى سبيل إشباع مصالح جماعات الضغط . لذا حرصت بعض النظم على النص على بعض الضمانات التى تكفل استقلال البرلمان وتحرر أعضاءه من الضغوط . ومن أهم هذه الضمانات النص على عدم إمكان الجمع بين عضوية البرلمان وتولى منصب آخر .

وفى السويد نلتقى بمثال هام لتنظيم نشاط الجماعات ذوات المصالح ، حيث يقيم القانون مؤسسة تعترف بجماعات الضغط . ففى أثناء الإعداد لإصدار قانون تتكون جمعية ملكية لدراسة مشروع القانون ، وإعداد تقرير يتضمن الآراء المختلفة حول المشروع ، ويقدم هذا التقرير إلى الحكومة . تتكون هذه اللجنة الملكية من أعضاء فى البرلمان ، ورجال من الإدارة العامة ، وممثلين عن الهيئات ذات المصالح المتصلة بهذا المشروع . وتكون جلسات هذه اللجان مغلقة . ويتعين أن تكون الاقتراحات النهائية بعد المناقشات صادرة بإجماع الحاضرين . ويتطلب هذا الإجماع أن تكون الاقتراحات عبارة عن توفيق بين أصحاب المصالح ، ومن هنا فإن جماعات الضغط فى السويد ، تساهم بصورة رسمية فى وضع التشريعات .

وفى الولايات المتحدة تسمح اللجان المسماة "Standing committees" للمنظمات التى لها مصالح متعلقة بتشريع معين ، بعرض وجهات نظرها فى جلسة عامة علنية ، ويتبع هذا العرض مناقشة وأسئلة يمكن أن تؤدى إلى نتائج خطيرة .

وتستخدم جماعات الضغط المفاوضات ، وتثير الحجج لإقناع الموظفين وأعضاء

البرلمان حتى تصل إلى تحقيق أهدافها . وتأخذ المفاوضات شكلين : شكلاً رسميًا . وشكلا غير رسمى . وتعتبر الموائد المستديرة التى تضم الجماعات ذوات المصالح ورجال الحكومة الرسميين ، صورة من الصور الرسمية لإجراء المفاوضات . وفى هذه الحالة تقدم الجماعات دراسة جادة عن نشاطها ، والمشاكل التى تصادفها ، وذلك لإقناع السلطات المعنية بوجهة نظرها .

أما الشكل غير الرسمى للمفاوضات ، فتلجأ فيه جماعات الضغط وخاصة النقابات إلى إحدى وسائل أربع :

الوسيلة الأولى : إرسال متحدث باسم الجماعة يتفاوض مع الحكومة .

والوسيلة الثانية : هى الضغط للحصول على المساعدة المطلوبة .

والوسيلة الثالثة : هى وضع الإدارة فى موقف المفاوض الضعيف وتسليح جماعة الضغط بقوة تجعلها فى موقف الأقوى مثل الاضرابات

والوسيلة الرابعة والأخيرة : هى خلق أزمة بين النقابة والسلطات العامة لإجبار هذه الأخيرة على حل المشكلة .

وجدير بالذكر أن الإضرابات تعتبر وسيلة فعالة للتأثير على السلطات ، لأنها تمس المصالح الاقتصادية للدولة . حيث يتوقف العاملون عن العمل لفرض وجهة نظرهم على أصحاب الأعمال ، وتنجح الإضرابات كوسيلة للضغط لتحقيق أهداف العاملين ، وعلى سبيل المثال ، فقد أضرب المعلمون فى فرنسا سنة ١٩٦١ عن تصحيح أوراق الامتحان ، لإجبار الحكومة على الاستجابة لطلبات هيئة التدريس . وقد أثر هذا الإضراب على الأمة بأسرها لأنه مس كل أسر الطلبة ؛ واضطرت الحكومة إلى الاستجابة لطلبات المدرسين .

إلى جانب المفاوضات كوسيلة ، يمكن لجماعات الضغط أن تلجأ إلى تعبئة الرأى العام للضغط على الحكومة ، وذلك عندما تكون جماعات الضغط مقتنعة

بأن الوسائل التى تملكها عاجزة عن تحقيق أهدافها . فى هذه الحالة يقوم الجمهور بتنظيم أعمال أو مظاهرات تجبر الحكومة على الاستجابة لطلبات جماعات الضغط ، ومعنى ذلك أن الجمهور يقوم بدور الممثل فى حين يكون محرك النشاط ، هو جماعات الضغط .

ومن الوسائل الفعالة التى تلجأ إليها جماعات الضغط استخدام الأموال ، وهذا الاستخدام قد يكون إيجابيًّا وقد يكون سلبيًّا ، والاستخدام الإيجابى للأموال ، يكون بتقديم هدايا أو دعوات للسفر ، أو مبالغ نقدية تقدم للموظفين وأعضاء البرلمان ، أما الاستخدام السلبى ، فيكون بالامتناع عن دفع الضرائب ، أو بالعمل على خلق أزمات اقتصادية لإزعاج السلطات العامة . إن استخدام الأموال بهذه الطريقة ، يثير تساؤلا حول مدى شرعية هذه الوسيلة من وسائل الضغط ، وبعبارة أخرى هل هذه الوسائل تؤدى إلي إفساد الحياة السياسية ؟

الفصل الخامس

جماعات الضغط وهيكل السلطة

إن الضغط الذى تمارسه الجماعات السياسية على الحياة السياسية ، دفع كثيرًا من علماء السياسة إلى طرح سؤال هام : هل الديمقراطية النيابية واقع أم مجرد واجهة ؟ بعبارة أخرى ، من الذى يملك السلطة من الناحية الفعلية فى المجتمعات الحديثة ؟ .

إن كل الدراسات تصل إلى نتيجة واحدة ، وهى أن إدارة السلطة تمارسها أقليات ، ولكن الخلافات تبدأ عندما يتعلق الأمر بتحديد طبيعة الأقلية الممسكة بالسلطة . وتوجد بهذا الصدد ثلاث نظريات رئيسية عن هيكل أو تركيب السلطة .

النظرية الأولى : نظرية النخبة أو الصفوة : La thèse Elitiste

ترى هذه النظرية أن السلطة تمسك بها نخبة أو صفوة فى المجتمع ، وهذه النخبة

عبارة عن مجموعة من الأفراد تجمع بينها روابط تضمن وحدتها ، ويستحيل على أى منظمة دستورية أن تنتزع السلطة من هذه النخبة المتحدة .

النظرية الثانية : نظرية التعدد La thése Pluraliste

وفى رأى هذه النظرية لا توجد طبقة واحدة تتولى السلطة ، وإنما توجد مجموعات متعددة تتولى القيادة ، وهذه المجموعات تتعاون أحيانًا ، وتتصارع أحيانًا ، وهى عندما تواجه بعضها بعضًا تمثل الضغوط النابعة من القاعدة ، وتقدم بهذا توازنات مرغوب فيها .

النظرية الثالثة : النظرية الماركسية La thése Marxite

تتبنى النظرية الماركسية فكرة أن السلطة يمسك بها الطبقة المسيطرة ومساعدوها وأن هذه الطبقة المسيطرة تغلف سيطرتها بأيديولوجية . وبتطبيق هذه الفكرة على المجتمعات الرأسمالية ، ترى النظرية الماركسية أن الطبقة البورجوازية تغلف سيطرتها على السلطة السياسية بالأيديولوجية الديموقراطية .

الفرع الأول
نظرية النخبة أو الصفوة
La thése Elitiste

نادى بنظرية « السلطة نخبة » المفكر الأمريكي رايت ميلز C. Wright Mills فى مؤلفه "The power Elite" الذى نشر سنة ١٩٥٦ ، حيث يرفض ميلز التبسيط الماركسى للسلطة ، الذى يجعلها بين يدى من

يملكون وسائل الإنتاج ، كما يرفض من ناحية أخرى التصور الليبرالى الذى يعتمد على وجود نظام سياسى مستقل عن النظام الاقتصادى .

ويرى ميلز أن السلطة يمسك بها مجموعة من الهيئات التى تلعب أدوارًا استراتيجية فى المجتمع . ويستطرد ميلز قائلا إن السلطة فى المجتمع الحديث مؤسسة : ومن بين المؤسسات المتعددة داخل المجتمع توجد ثلاث منها تحتل مراكز رئيسية : المؤسسة السياسية ، والمؤسسة الاقتصادية ، والمؤسسة العسكرية . ومن هنا فإن الأشخاص الذين يشغلون قمة هذه المؤسسات يملكون سلطات استراتيجية فى المجتمع .

وباختصار يرى ميلز أن القرارات الهامة "Key decisions" تتخذها نخبة تتكون من قادة هذه المؤسسات الكبرى الثلاث : القادة السياسيون فى المقام الأول ، ثم أقطاب الصناعة ، ثم كبار العسكريين .

وبصفة عامة ، فإن النخبة التى تتولى السلطة تجعل دور السياسيين المحترفين دورًا ثانويًا ، وذلك لأن القرارات الرئيسية التى تتخذها هذه النخبة ، لا يساهم فيها سياسيون منتخبون من الشعب إلا بقدر ضئيل . وينتهى ميلز إلى تقرير أن الولايات المتحدة تقودها نخبة محدودة ، هى طبقة أوليجار شية غير منتخبة من المواطنين . وهذه الرؤية قاسية لأنها تتجاهل دور رئيس الولايات المتحدة ورؤساء اللجان البرلمانية ، وهؤلاء ينتخبون مباشرة أو بطريق غير مباشر بالاقتراع العام . ولكن لا شك أن وجهة نظر ميلز بها قدر من الصحة . لأن الرئيس الأمريكى والكونجرس يحكمون وسط نخبة غير منتخبة ، مما يجعل السلطة – فى الواقع – بين يدى أقلية أوليجارشية وإن كانت فى الظاهر تبدو بين يدى ممثلى الشعب .

الفرع الثانى

النظرية التعددية

La thése pluraliste

يرفض عديد من علماء السياسة نظرية ميلز عن النخبة الموحدة التى تمسك باستراتيجية السلطة السياسية ، وعلى رأس هذا الفريق نجد روبرت دال وبنتلى وترومان وجالبرث وريسمان وريمون أرون . ويرى هؤلاء أنه لا توجد طبقة قائدة وإنما مجموعات قائدة فالواقع لا يبدو بسيطًا كما تصور نظرية النخبة وإنما تتميز السلطة السياسية بالتعقد فى العصر الحديث بمعنى أن القيادة تتولاها مجموعات عديدة لا مجموعة واحدة ، وهذه المجموعات القائدة تتعاون أحيانًا وتتصارع أحيانًا أخرى ، وهى بذلك تمثل الجماعات الضاغطة كما تتوازن فيما بينها .

يرى دال "Dahl" أن الحياة السياسية الأمريكية تتميز بتعدد واستقلال مراكز اتخاذ القرارات ، ولا يوجد فى ظل هذا التعدد السياسى Polyarchie ، نخبة أو طبقة تسود الحياة السياسية أو تسيطر عليها . بل على العكس يوجد عديد من القادة الذين يرأسون جماعات مستقلة . وهؤلاء يتنافسون أحيانًا ويأتلفون أحيانًا أخرى بشكل يغير صورة المجتمع بلا توقف تحت رقابة الشعب .

فإلى جانب النخبة السياسية ، التى أشار إليها ميلز ، توجد خمس مجموعات قائدة تؤثر فى اتخاذ القرارات السياسية :

١ – قادة الفكر ورجال الدين الذين يؤثرون فى كيفية تفكير أفراد المجتمع وفى عقيدتهم (رجال الدين ، المفكرون ، الكتاب ، العلماء ، منظرو الأحزاب) .

٢ – قادة الجيش والبوليس .

٣ – مديرو العمل الجماعى مثل الملاك ورؤساء المصانع والمزارع .

٤ – قادة الجماهير مثل رواد النقابات العمالية وقادة الأحزاب السياسية .

٥ – كبار الموظفين الذين يمسكون بالسلطة الإدارية .

وهكذا تفسح النظرية التعددية La théorie pluratiste مكانًا هامًا لجماعات الضغط فى تركيب وهيكل السلطة السياسية . وهو مكان لا تعترف به نظرية النخبة كما تتجاهله النظرية الماركسية .

الفرع الثالث

النظرية الماركسية
La thése Marxiste

يرفض الماركسيون نظرية النخبة التى نادى بها ميلز ، كما يرفضون نظرية التعدد التى قدمها دال . وهم يرفضون النظرية الأولى لأنها لم تتبن فكرة أن السلطة يمسك بها من يملكون وسائل الإنتاج ، ويرفضون النظرية الثانية لأنها تعتبر فى رأيهم وسيلة للدفاع عن النظام الليبرالى ، بقولها إن النظام السياسى مستقل عن النظام الاقتصادى .

وقد تولى الرد على هاتين النظريتين (نظرية النخبة ، ونظرية التعدد) نيكوس بولانتزاس "Nicos Poulantzas" فى كتاب صدر سنة ١٩٦٨ بعنوان ، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية فى الدولة الرأسمالية .

ففيما يتعلق بنظرية التعدد : يرى أنها ليست إلا ردًا أيديولوجيًا على النظرية الماركسية ، وهو رد تبنى المنهج الوظيفى الذى كان ماركس أول من طبقه فى مجال

العلوم السياسية . وينتهى بولانتزاس إلى أن نظرية التعدد تهدف إلى إخفاء صراع الطبقات والتمويه على حقيقة طبيعة سلطة الدولة ، وذلك بتصوير السلطة كما لو كانت موزعة بين مجموعات متعددة ، فى حين أنها فى الحقيقة بين يدى طبقة مسيطرة وهى الطبقة التى تملك وسائل الإنتاج . كما تحاول نظرية التعدد كما يقول بولانتزاس – الدفاع عن فكرة لا وجود لها فى الواقع ، وهى استقلال السياسة وحياد الدولة .

أما فيما يتعلق بنظرية النخبة : فإن بولانتزاس يشن عليها هجومًا أشد قسوة وذلك لأن هذه النظرية تنادى بوجود سيطرة سياسية مستقلة عن السيطرة الاقتصادية ، وهو ما لا يقبله أى ماركسى . فبالنسبة لأى ماركسى تعتبر الطبقة المسيطرة سياسيًّا هى الطبقة المسيطرة اقتصاديًّا ، أى التى تملك وسائل الإنتاج .

تعقيب

بعد أن استعرضنا النظريات الثلاث الرئيسية المتعلقة بهيكل السلطة ، نستطيع أن نقرر أن تبسيط الأمور على النحو الماركسى ، والقول بأن كبار الرأسماليين ، يتخذون بمفردهم القرارات الوطنية الهامة فى الدول الغربية ، أمر لا يتفق مع الواقع . ولا شك أن رجال السياسة يلعبون دورًا هامًّا ، كما أن العسكريين يساهمون فى اتخاذ القرارات الكبرى ، ولذلك فإنه يتعين إضافة الحتمية السياسية والحتمية العسكرية إلى الحتمية الاقتصادية التى ينادى بها الماركسيون . بل إن عديدًا من الجماعات التى أشارت إليها نظرية التعدد ، تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى اتخاذ القرارات بحسب طبيعة كل قرار والمجال الذى يعالجه .

خاتمة

إن الحياة السياسية فى أى دولة مليئة بالقوى والاتجاهات والمصالح المتعارضة . وتسعى كل قوة سياسية ، إلى تحقيق أهدافها بوسائل مختلفة ، إما بالضغط على السلطة ، وإما بمحاولة انتزاع السلطة .

هذه الظاهرة عامة فى جميع المجتمعات ومنذ أقدم العصور . ولكن الفارق الأساسى بين المجتمع المتقدم والمجتمع المتخلف ، هو فى درجة تنظيم القوى السياسية . فالمجتمعات المتقدم تسمح للقوى المعارضة للسلطة أن تكون مؤسسات قائمة على أسس قانونية مشروعة . أى أن الدول المتقدمة دول منظمة فى كل شىء ، إلى درجة - أن المعارضة ذاتها تأخذ شكلاً منظمًا . وتتعامل السلطة مع المعارضة فى إطار من التسامح ، يصل إلى حد تبادل السلطة بين الأغلبية والمعارضة ، وفقًا لما تسفر عنه نتائج الانتخابات التى تتم بصفة دورية كل أربع أو خمس سنوات .

ويعتبر التعبير عن الآراء والمصالح المختلفة داخل الدولة من خلال الأحزاب السياسية وجماعات الضغط ، معيارًا للحكم على مدى تنظيم المجتمع ، وبالتالى معيارًا للحكم على مدى تقدمه .

فالدول الصناعية المتقدمة ، تزدهر فيها الأحزاب ، ويزداد نشاطها لصالح المجتمع بأسره ، على حين تضيق المجتمعات المتخلفة على الأحزاب ، وتحد من نشاطها ، بل وقد تصل بعض الدول إلى منع الأحزاب كلية بحجة الحفاظ على الوحدة الوطنية . ويعتبر هذا الحل الذى يمنع الأحزاب حلا سهلاً فى ظاهره ، ولكنه خطر فى المدى البعيد ، لأنه يتجاهل الصراعات الحقيقية فى المجتمع والتى قد تنفجر بصورة أو بأخرى وتؤدى غالبًا إلى استخدام العنف ، مع ما يترتب عليه من آثار سلبية على المجتمع . أما إذا كانت الخلافات ، منظمة ومقبولة فى المجتمع عن طريق السماح بنشاط الأحزاب وجماعات الضغط ، فإن هذه الصراعات ستجد وسيلة متمدينة وسلمية لحل الصراعات داخل المجتمع ، بما يكفل له التقدم بهدوء ودعة ، ويجنبه الأحداث الدموية والانفجارات العنيفة .

تم بحمد الله وتوفيقه

أهم المراجع

- **Burdeau** : Traité de Science. politique; 7 Volumes, L.G.D.J., 1966–1970.

- **Duverger** : Les partis politiques, 1967.

- **Hauriou** : Droit Constitutionnel et institutions politiques, 1980.

- **Meynaud** : Nouvelles études sur les groupes de pression en France, 1962.

- **Schwartzenberg**: Sociologie politique, 1971.

فهرس

الصفحة

القسم الأول
الأحــزاب السياسية

الصفحة

الصفحة

القسم الثانى

جماعات الضغط

رقم الإيداع	١٩٨٣/٤٣٤٢
الترقيم الدولى ٥-١٥٩١-٠٢-٩٧٧	ISBN

١/٨٢/٢٤٢

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)


ص
٣٠